بحـوث جغرافيـة

سلسلة محكمة دورية تصدرها الجمعية الجغرافية السعودية

88

الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في دولة الكويت: خصائصها الجغرافية واتجاهاتها المستقبلية

د. عبيد سرور العتيبي

25 عاما من التأسيس والبناء

1405 - 1430هـ

جامعة الملك سعود الرياض المملكة العربية السعودية

1430هـ ٢٠٠٩م

بحـوث جغرافيـة

سلسلة محكمة دورية تصدرها الجمعية الجغرافية السعودية

88

الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في دولة الكويت:
خصائصها الجغرافية واتجاهاتها المستقبلية

د. عبيد سرور العتيبي

جامعة الملك سعود الرياض المملكة العربية السعودية

1430هـ ٢٠٠٩م

الجمعية الجغرافية السعودية (ج ج س)

هيئة التحرير

أ.د. محمد بن عبد الله الصالح	رئيساً.
أ.د. عبد الله بن أحمد الطاهر	عضواً.
د. محمد بن صالح الربدي	عضواً.
د. محمد بن عبد الحميد مشخص	عضواً.
د. سعد بن ناصر الحسين	عضواً.

الهيئة الاستشارية

أ.د. ناصر بن عبد الله الصالح	جامعة أم القرى.
أ.د. أمل يوسف العذبي الصباح	جامعة الكويت.
أ.د. حسن عبد القادر صالح	الجامعة الأردنية.
أ.د. محمد بن عبدالعزيز القباني	جامعة الملك سعود.
أ.د. عبدالله بن ناصر الوليعي	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

المراسلات

ص ب ٢٤٥٦ الرياض ١١٤٥١

هاتف: ٤٦٧٨٧٩٨ فاكس: ٤٦٧٧٧٣٢

بريد إليكتروني: sgs@ksu.edu.sa

تعبر البحوث والدراسات التي تنشر في بحوث جغرافية عن آراء كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر هيئة التحرير أو الجمعية الجغرافية السعودية .

ISSN 1018-1423
Kev title =Buhut Gugrafiyya

مجلس إدارة الجمعية الجغرافية السعودية

أ.د. محمد شوقي بن إبراهيم مكي	رئيس مجلس الإدارة.
د. محمـد بن صـالح الربدي	نائب رئيس مجلس الإدارة.
د. عبد اللـه بن حمد الصليـع	أمين السر.
د. محمد بن عبد الله الفاضـل	أمين المال.
د. محمد بن عبد الحميد مشخص	رئيس وحدة البحوث والدراسات
د. عنـبرة بنت خميـس بلال	محررة النشرة الجغرافية
أ.د. علي بن محمد شيبان العريشي	عضو مجلس الإدارة.
د. معـراج بن نـواب مـرزا	عضو مجلس الإدارة.
أ. محمد بن أحمد الراشـد	عضو مجلس الإدارة.

(ح) **الجمعية الجغرافية السعودية، ١٤٣٠هـ**

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العتيبي، عبيد سرور
الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في دولة الكويت: خصائصها الجغرافية واتجاهاتها المستقبلية./ الرياض، ١٤٣٠هـ
ص ٥٦؛ ١٧×٢٤سم-(سلسلة بحوث جغرافية؛٨٨)
ردمك:٣-٠-٩٠٠٩٦-٦٠٣-٩٧٨
١-المصانع -الكويت ٢ – الصناعات ٣-المشروعات الصغيرة أ. العنوان- ب. السلسلة
ديوي ٣٣٨,٠٩٥٣٨ ١٤٣٠/ ٤٧٢٦

رقم الإيداع: ١٤٣٠/ ٤٧٢٦
ردمـك: ٣-٠-٩٠٠٩٦-٦٠٣-٩٧٨

قواعد النشر في سلسلة بحوث جغرافية

١- يراعى في البحوث التي تتولى سلسلة بحوث جغرافية، نشرها ، الأصالة العلمية وصحة الإخراج العلمي وسلامة اللغة .

٢- يشترط في البحث المقدم للسلسلة ألا يكون قد سبق نشره من قبل.

٣- ترسل البحوث باسم رئيس هيئة التحرير.

٤- تقدم جميع الأصول في هيئة رقمية مطبوعة على نظام MS WORD بيئات النوافذ (Windows) على ورق بحجم A4، ويترك فراع ونصف بين كل سطر وآخر بخط Al-Hotham للمتن وبالخط Monotype Koufi للعناوين، وبنط ١٦ أبيض للمتن وبنط ١٢ أبيض للهوامش (بنط أسود للآيات القرآنية والأحاديث الشريفة). ويكون الحد الأعلى للبحث [٧٥]صفحة، والحد الأدنى [١٥] صفحة.

٥- يرسل أصل البحث مع صورتين وملخص في حدود (٢٥٠) كلمة بالغتين العربية والإنجليزية.

٦- يراعى أن تقدم الأشكال مرسومة بالحبر الصيني على ورق (كلك) مقاس ١٣×١٨سم وترفق أصول الأشكال بالبحث، أو أن تقدم في هيئة رقمية تقرأ بالحاسب الآلي، ويشترط أن يكون الشكل تام الوضوح، وأصل وليس صورة.

٧- ترسل البحوث الصالحة للنشر والمختارة من قبل هيئة التحرير إلى محكمين اثنين- على الأقل- في مجال التخصص من داخل أو خارج المملكة قبل نشرها في السلسلة.

٨- تقوم هيئة تحرير السلسلة بإبلاغ أصحاب البحوث بتاريخ تسلم بحوثهم. وكذلك إبلاغهم بالقرار النهائي المتعلق بقبول البحث للنشر من عدمه مع إعادة البحوث غير المقبولة إلى أصحابها.

٩- يمنح كل باحث أو الباحث الرئيسي لمجموعة الباحثين المشتركين في البحث خمساً وعشرين نسخة من البحث المنشور .

١٠- تطبق قواعد الإشارة إلى المصادر باستخدام نظام (اسم / تاريخ)، ويقتضي هذا النظام الإشارة إلى مصدر المعلومة في المتن بين قوسين باسم المؤلف متبوعاً بالتاريخ ورقم الصفحة. وإذا

تكرر المؤلف في مرجعين مختلفين ولكن لهما التاريخ نفسه يميز أحدهما بإضافة حرف إلى سنة المرجع. أما في قائمة المراجع فيستوجب ذلك ترتيبها هجائياً حسب نوعية المصدر كالتالي :

أ- الكتـــــب: يذكر اسم العائلة للمؤلف (المؤلف الأول إذا كان للمرجع أكثر من مؤلف واحد) متبوعاً بالأسماء الأولى، ثم سنة النشر بين قوسين، ثم عنوان الكتاب، فرقم الطبعة -إن وجد- ثم الناشر، وأخيراً مدينة النشر. ويفصل بين كل معلومة وأخرى فاصلة مقلوبة.

ب- الدوريـــــات: يذكر اسم عائلة المؤلف متبوعاً بالأسماء الأولى، ثم سنة النشر بين قوسين، ثم عنوان المقالة، ثم عنوان الدورية، ثم رقم المجلد، ثم رقم العدد، ثم أرقام صفحات المقال، (ص ص ٥- ١٥).

ج- الكتب المحررة : يذكر اسم عائلة المؤلف متبوعاً بالأسماء الأولى، ثم سنة النشر بين قوسين، ثم عنوان الفصل، ثم يكتب (فيin) تحتها خط، ثم اسم عائلة المحرر متبوعاً بالأسماء الأولى، وكذلك بالنسبة للمحررين المشاركين، ثم (محرر .ed أو محررين .eds) ثم عنوان الكتاب، ثم رقم المجلد، فرقم الطبعة، وأخيراً الناشر، فمدينة النشر .

د- الرسائل غير المنشورة: يذكر اسم عائلة المؤلف متبوعاً بالأسماء الأولى، ثم سنة الحصول على الدرجة بين قوسين، ثم عنوان الرسالة، ثم يحدد نوع الرسالة (ماجستير/دكتوراه)، ثم اسم الجامعة والمدينة التي تقع فيها.

١١- تستخدم الهوامش فقط عند الضرورة القصوى وتخصص للملاحظات والتطبيقات ذات القيمة في توضيح النص.

تعريف بالباحث: د. عبيد سرور العتيبي، الأستاذ المشارك، قسم الجغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

البريد الالكتروني: obaidal@hotmail.com

مقدمـة

إن تنمية القطاع الصناعي تعد أحد الركائز الرئيسة لمعظم خطط التنمية لأي دولة، وذلك نظراً لما يحققه هذا القطاع من قيمة مضافة عالية، وتقدم تكنولوجي وخلق فرص عمل متزايدة. وقد اتجهت معظم الدول النامية التي ليس لديها مقومات الصناعات الكبيرة إلى المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم لإحداث تنمية صناعية بها بحيث تصبح هذه المنشآت منطلقاً وأساساً لبناء قاعدة صناعية، ونواة لقيام صناعات كبرى ومتقدمة بتلك الدول.

ولهذه المنشآت الصغيرة والمتوسطة دور مهم في النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث تساهم في رفع مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعمل على نشر قيم العمل الحر في المجتمع بدلاً من الاتجاه والبحث عن الوظيفة الحكومية، وتشجع أصحاب الأعمال Entrepreneurs الذين يتجهون الى إقامة مشروعاتهم الخاصة ويتحملون مخاطر الربح والخسارة. ويحقق هؤلاء الدور الريادي للقطاع الخاص ويساهمون في دفع عجلة الإنتاج والتنمية في المجتمع، وتتيح المنشأة الصغيرة الفرصة لإقامة ثقافة صناعية Industrial Culture للقطاع الخاص للتحول عن الصبغة التجارية Trade Oriented التي تسود مجتمع رجال الأعمال، والتي تحفز الاستهلاك النهائي من السلع والخدمات، ولا تحفز الإنتاج الصناعي بنفس القدر من الاهتمام(سيف: ٢٠٠٠م). لقد أصبحت هذه الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال ازدهارها تسهم بشكل واضح في زيادة الناتج القومي من السلع و الخدمات، وتنوع مصادر الدخل القومي، وتوظف القوى العاملة، وترفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع.

وتشير تجارب الدول الصناعية المتقدمة إلى أن هذه الصناعات لها دور مهم في تنمية الصناعات التحويلية من خلال تصنيعها للمنتجات الوسيطة ومستلزمات الإنتاج للصناعات الكبيرة، مما ساعد على إيجاد الروابط الأمامية والخلفية بين الصناعات وتحقيق التكامل الصناعي.

وفى دول مجلس التعاون الخليجي تلعب الشركات الصغيرة المملوكة للقطاع الخاص دوراً أساسياً في توثيق الروابط بين الصناعات الأمامية وذلك من خلال علاقاتها كمزود وكزبون للشركات الكبيرة في آن واحد، ومن ثم تصبح تقوية الروابط بين المنشآت الصغرى والكبرى بدول المجلس فرصة جيدة لتوسيع القاعدة الصناعية وزيادة التكامل بين فروعها.

وتمثل الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حوالي ٨٥٪ من إجمالي المنشآت الصناعية العاملة، وتوظف 54٪من إجمالي القوى العاملة، وتصل نسبة استثماراتها حوالي ٩٪ من إجمالي الاستثمارات في قطاع الصناعات التحويلية في دول المجلس وذلك في عام ٢٠٠٠م، مما يؤكد أهمية ومزايا هذه الصناعات التي لا تحتاج الى رؤوس أموال ضخمة، وهي بالمقابل تفتح الأبواب لاستقطاب القوى العاملة المحلية. (منظمة الخليج للاستشارات الصناعية: ٢٠٠٣م)

لقد انتهجت حكومة الكويت منذ عقد السبعينات من القرن الماضي سياسة بناءة تقوم على دعم وتشجيع قطاع الصناعة، وذلك لإيمانها بأن نمو هذه الصناعات وتطورها سوف يجعل منها مرتكزاً أساسياً لتنوع هيكل الإنتاج، وتعدد مصادر الدخل القومي وتقليل الاعتماد على النفط الخام كمصدر رئيسي للدخل.

ونتيجة لهذه السياسة فقد حققت الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٥ م). معدلاً سنوياً بلغت نسبته (٥,٣٪). وهو معدل لا بأس به مقارنة بالمعدلات السائدة عالمياً (بنك الكويت الصناعي: ٢٠٠٦ م).

إن زيادة حجم الناتج المحلي يسهم في زيادة عدد المنشآت القائمة، ويعطي مؤشراً تفاؤلياً عن مستقبل الاقتصاد الكويتي ومستوى الطلب الكلي المتوقع وبالتالي إقدام المستثمرين على تنفيذ المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة الجديدة لمواجهة الزيادة المتوقعة في الطلب، والعكس في تراجع حجم الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تراجع إيرادات الدولة، ومن ثم انكماش الطلب مما يؤثر سلباً على توقعات المبادرين وبالتالي على معدل انتشار المنشآت الصناعية.

لقد تجاوزت نسبة المصانع الصغيرة والمتوسطة الحجم ٨٦٪ من إجمالي منشآت الصناعات التحويلية في الكويت، وبلغ حجم الاستثمارات الموظفة فيها حوالي ٩٪ تقريباً من جملة الاستثمارات الموظفة في القطاع الصناعي ككل. وبلغ متوسط الاستثمار في المصنع الواحد حوالي ١,١ مليون دولار أمريكي. ويعمل في المنشآت الصغيرة والمتوسطة حوالي ٢٣ ألف عامل، أي مانسبته ٥٤,٢٪ من إجمالي عدد العاملين في الصناعات التحويلية. (منظمة الخليج للاستشارات الصناعية: ٢٠٠٣م).

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

أولاً: التعرف على التوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة والمتوسطة بأنماطها المختلفة في دولة الكويت، وما ترتب عليها من اختلافات مكانية.

ثانياً: التعرف على خصائص وبيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومقوماتها.

ثالثاً: البحث في الصعوبات التي تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة واتجاهاتها المستقبلية.

أهمية البحث:

لقد أخذ الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم يتزايد في الدول المتقدمة والدول النامية على حدٍ سواء، ولم تعد أهمية هذه الصناعات موضع خلاف بين متخذي القرار. وأجريت بعض المؤتمرات والندوات والدراسات القليلة في بعض الدول العربية والخليجية التي تطرقت إلى الصناعات الصغيرة والمتوسطة من جوانب متعددة. أما فيما يتعلق بالوضع في الكويت فقد كانت هذه الدراسات قليلة العدد، وأقيم مؤتمر وحيد فقط بشأنها. ونظراً لأهمية هذا الموضوع، لاسيما في ظل النقص الواضح من الأبحاث التي تبحث من منظور جغرافي ومكاني، وتركز على أنماط هذه الصناعات وتوزيعها وعلاقاتها المكانية وتوطينها. لذلك يأمل الباحث أن يساهم هذا البحث في إثراء هذا الجانب ويسد النقص نسبياً، وعسى أن يقدم هذا البحث إضافة جديدة للمكتبة الكويتية، والخليجية، والعربية عموماً.

تصنيف المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم:

يختلف تصنيف المنشآت والصناعات الصغيرة والمتوسطة من بلد إلى آخر، بل حتى داخل القطاع الصناعي في البلد الواحد، ولا يوجد تصنيف محدد متفق عليه، ولكنه يتم طبقا لواحد أو أكثر من المدخلات في المشروع الصناعي مثل: عدد العمال، ورأس المال المستثمر، والقطاع الصناعي التابع له، والوضع الإداري والقانوني. لذا يتم التصنيف على أساس النوع والكم.

التعاريف النوعية لتصنيف المنشآت:

تهتم التعاريف النوعية بتصنيف المنشآت بصورة موضوعية، وذلك اعتماداً على عناصر التشغيل الرئيسة، وهي بذلك تكون أكثر مرونة من التعاريف الكمية. ومن هذا المنطلق يمكن تعريف: **المنشآت الصغيرة الحجم** بأنها " المشاريع التي تقع أعباء اتخاذ قرارات التشغيل والإدارة فيها على عاتق شخص واحد أو اثنين، فإن المالك الذي يدير المنشأة عادة لا يشارك في العمليات الإنتاجية بصورة مباشرة، لكنه يؤدي مهام إدارية متنوعة، دون الاستعانة بمساعدين متخصصين، ويكون مسئولاً عن التسويق والإنتاج والشؤون المالية والأفراد". أما **المنشآت المتوسطة الحجم**: " فهي التي يوجد فيها كادر متخصص يساعد المالك على إدارة المنشأة " (منظمة الخليج للاستشارات الصناعية: ١٩٩٤م).

التعاريف الكمية لتصنيف المنشآت:

تستخدم التعاريف الكمية لتصنيف المنشآت عدة معايير منها: معيار عدد العمال ويعتبر من أكثر المعايير استخداماً في البلدان الصناعية نظراً لسهولة الحصول على البيانات وتحليلها، والخروج بنتائج كمية تدعم اتخاذ القرار، إلا أنه لا يأخذ في الاعتبار مستويات الميكنة، والتنوع في الإنتاج. ومن بين هذه المعايير

معيار تحديد قيمة الأصول، لكنه أكثر صعوبة مقارنة بالعمالة، إضافة إلى أن الأصول قد لا تعكس الحجم الفعلي للمنشأة. كما يتيح مقدار المبيعات معياراً آخراً، و هناك من يستخدم القيمة المضافة (وهي الفرق بين المبيعات والمدخلات المشتراه) كمعيار لقياس مايؤدّي في المنشأة بالفعل (منظمة الخليج للاستشارات الصناعية: ١٩٩٤م).

تحديد حجم المنشأة في الدراسة:

ونظراً لصعوبة استخدام وتطبيق هذه المعايير خصوصاً النوعية منها، فقد اقتصرت الدراسة على معيارين كميّين هما: عدد العمال ورأس المال المستثمر في المنشآت الصناعية وذلك لإمكانية الحصول عليهما من خلال الدراسة الميدانية للقطاع الصناعي في الكويت التي سيقوم بها الباحث لاستيفاء البيانات اللازمة من المؤسسات الصناعية وتحقيقاً لأهداف الدراسة. لذا تم تحديد الصناعات الصغيرة الحجم بأنها " المنشآت التي لايتجاوز عدد العمال فيها عن ٣٠ عاملاً، ولا يتجاوز رأس المال المستثمر فيها مليون دولار أمريكي". وعرّفت الصناعات المتوسطة الحجم بأنها " التي لا تزيد العمالة فيها عن ٦٠ عاملاً، و التي لا يزيد الاستثمار فيها عن ٥,٥ مليون دولار أمريكي (منظمة الخليج للاستشارات الصناعية: ١٩٩٤م). وهما نفس المعيارين الكميين اللذين استخدمتهما منظمة الخليج للاستشارات الصناعية في تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد استخدمت أكثر من ٥٠ دولة معيار العمالة لتصنيف حجم منشآتها الصناعية وحصلت على نسبة ٧٧٪ كأفضل معيار للتصنيف.

الدراسات السابقة:

لا توجد ـ في حدود علم الباحث ـ أي دراسة تناولت الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت بالتحليل والإفاضة من منظور جغرافي ومكاني. لكن كانت هناك بعض أوراق العمل التي قدمت لبعض المؤتمرات و الندوات❖، ولم تتعمق في البحث والتحليل في خصائص هذه الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، فضلاً عن أنها لم تمس البعد الجغرافي لهذه المؤسسات الصناعية. ولعل من أبرز هذه الأوراق:

١- ورقة العمل التي قدمت في المؤتمر الأول للصناعيين الكويتيين عام ١٩٩٩م والتي قدمها (السلطان: ١٩٩٩م)، حول دور الصناعات الصغيرة في استقطاب العمالة الوطنية وتنشيط الاقتصاد الوطني. وتهدف الورقة إلى التعريف بالشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة - أنشئت عام ١٩٩٧م- ودورها في توفير فرص وظيفية جديدة. وترى أن طرح مشاريع وأعمال صغيرة قد يكون أحد الحلول لخلق فرص وظيفية واستيعاب مخرجات النظام التعليمي إلى جانب القطاع العام، وتمويل ودعم المهارات الفنية لدى المواطنين وتشجيعهم على مزاولة العمل الحر وإدارة المشروعات الصغيرة وتوفير أدوات استثمارية. وقدمت الشركة بعض المشاريع المستقبلية لتحقيق أهدافها لعل أهمها، مشروع تأسيس شركات الخدمات والصيانة، ومشروع تخصيص بعض قطاعات الموانئ.

٢ - قدمت ورقة أخرى في نفس المؤتمر(المجرن: ١٩٩٩م)، حاولت هذه الورقة من خلال البيانات المتاحة عن قطاع الصناعات التحويلية تفحص عدد من خصائص الصناعات الصغيرة الحجم في الكويت، بهدف مقارنة هذه الخصائص

بنظيراتها في الصناعات المتوسطة والكبيرة الحجم. والتعرف على الكفاءة التشغيلية والإنتاجية المقارنة للصناعات الصغيرة، وكذلك مدى قدرة هذه الصناعات علي توفير فرص التوظيف والتشغيل في الاقتصاد الوطني. استخدمت الورقة معيار العمالة، كمعيار وحيد لتحديد حجم المنشآت الصناعية، وان المنشأة الصغيرة هي التي يعمل بها أقل من ١٠ عمال (وفقاً لتصنيف وزارة التخطيط)، وأبرزت الورقة أن من أهم خصائص الصناعات الصغيرة أنها تلعب دوراً مهماً في قطاع الصناعات التحويلية في الكويت، وأن الصناعات الصغيرة تتميز بتفوقها على الصناعات المتوسطة والكبيرة في درجة استقطابها للعمالة الوطنية.

❖ بعض الامثلة للمؤتمرات والندوات:

١- ندوة أساليب تنمية الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي عقدت في مسقط، سلطنة عمان، في عام ١٩٩٤م، خلال الفترة ٢٥- ٢٦ يناير). والتي نظمتها منظمة الخليج للاستشارات الصناعية إحدى الهئيات التابعة للمجلس الأعلى للتعاون لدول الخليج العربية.

٢- (المؤتمر الأول للصناعيين الكويتيين، تحت عنوان: الصناعة وتحديات القرن الواحد والعشرين، الكويت، في عام ١٩٩٩م، خلال الفترة ١٩ - ٢٠ إبريل).

٣- مؤتمر (دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة العولمة وتحرير التجارة، في الأمارات العربية المتحدة، في عام ٢٠٠٠ م، خلال الفترة ٢١- ٢٢ مايو).

٤- مؤتمر (المشروعات الصغيرة وآفاق التنمية المستدامة في الوطن العربي. كلية التجارة – جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية، في عام٢٠٠٠، خلال الفترة ١٨- ٢٠ إبريل).

٥- المنتدى العربي الثاني للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الكويت، خلال الفترة ٢٦- ٢٨ مايو٢٠٠١م.

٣- بحثت ورقة (نجار: ٢٠٠٠م). في مشاريع الأعمال الصغيرة ودورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الكويت والتي أبرزت عدة نتائج منها: أهمية المشاريع الصناعية الصغيرة في قطاع الصناعة التحويلية، واستقطابها للعمالة الوطنية، وعدم وجود عمالة غير منتجة بسبب الملكية والإدارة، وارتفاع

متوسطات عائد العمل (متوسطات الأجور) للمشاريع الصناعية الصغيرة مع نظيراتها المتوسطة والكبيرة، وتفوق المنشآت الصغيرة على مثيلاتها المتوسطة والكبيرة في معدلات الإنتاجية في بعض الصناعات مثل المنسوجات والأخشاب والورق وغيرها. وارتفاع الكفاءة التشغيلية لصالح المشاريع الصغيرة مقارنة مع المشاريع المتوسطة والكبيرة.

٤- قدّم هذه الورقة (الرومي: ٢٠٠١م)، خلال المؤتمر الوحيد الذي أقيم في الكويت حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة (مايو- ٢٠٠١م)، وهي ورقة العمل الوحيدة التي بحثت التجربة الكويتية. وهي مشابهه إلى حد كبير لورقة (السلطان: ١٩٩٩م)، التي أشرنا إليها آنفاً.

أما على المستوى الإقليمي، فقد أجريت العديد من الدراسات حول المشروعات أو الصناعات الصغيرة والمتوسطة خاصة في المملكة العربية السعودية، كان أولها(أبو حليقة وزند: ١٩٩٤م)، حيث هدفت الدراسة إلى تحديد المقصود بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الست، والتعرف على خصائص وبيئة هذه المنشآت وسبل تطويرها، وتعتبر هذه الدراسة أول دراسة مسحية. صنفت الدراسة المنشآت الصناعية نوعياً وكمياً، وركزت على معياري العمالة ورأس المال المستثمر في المنشآت الصناعية.وأشارت نتائج الدراسة إلى أبرز خصائصها، وهي أن أغلب المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة القائمة في الخليج هي شركات خاصة محلية، تقع في المناطق الصناعية، وأغلب هذه المصانع حديثة لا يزيد عمرها عن خمس سنوات، ولا تزيد العمالة فيها عن ٦٠ عاملا.

وتتبع معظم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الخليجية مواصفات عالمية معتمدة في الإنتاج.

وأعدت (الغرفة التجارية والصناعية بالمملكة العربية السعودية: ١٩٩٤م)، دراسة عن واقع هذه المنشآت، ومن خلال محاور الدراسة تم استخلاص المؤشرات التالية:

١- تمثل المنشآت الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من المنشآت العاملة بالمملكة وبلغت نسبة السجلات الخاصة بمؤسسات فردية ٩٤,٨٪ من إجمالي السجلات التجارية بالمملكة، في حين تمثل الشركات الخاصة ٥,٢٪ وتمثل الشركات المساهمة الكبيرة ١,٢٪.

٢- بلغ عدد المنشآت الخاضعة لنظام التأمينات الاجتماعية في نهاية عام ١٩٩٥م(١٤١٥هـ) ١٨٤٠٨ منشأة، واستناداً إلى معيار العمالة الذي يحدد المنشآت الصغيرة بأنها المنشأة التي يقل عدد العاملين فيها عن ٤٠ عاملاً، وجد أن المنشآت الصغيرة تمثل حوالي ٧٣٪ (١٣٤٢٥ منشأة). من إجمالي المنشآت الخاضعة لنظام التأمينات.

٣- بلغ عدد المنشآت الصناعية العاملة تحت مظلة نظام حماية الصناعات الوطنية، واستثمار رأس المال الأجنبي في عام ١٩٩٥م(١٤١٥هـ)، حوالي٢٢٣٤ مصنعاً طبقا لدليل المصانع السعودية المنتجة، وبالاستناد إلى معيار رأس المال وعلى أساس أن المصانع الصغيرة هي التي يقل رأس مالها عن عشرة ملايين ريال وجد أن المصانع الصغيرة تمثل النسبة الكبرى من عدد المصانع حيث بلغ عددها ١٢٤٩ مصنعاً بنسبة ٥٦٪ تقريباً من إجمالي المصانع العاملة تحت نظام الحماية

الوطنية، واستناداً إلى نفس المعيار أيضاً وعلى أساس أن المصانع المتوسطة هي التي يتراوح رأسمالها ما بين ١٠- ٥٠ مليون ريال وجد أن عدد المصانع المتوسطة حوالي ٧١٧ مصنعاً بنسبة ٣٢٪ أي أن المصانع الصغيرة والمتوسطة تمثل حوالي ٨٨٪ من إجمالي المصانع، كما يلاحظ تركز نشاط هذه المصانع في الصناعات الغذائية والمعدنية وصناعات مواد البناء.

وفي دراسة أخرى لمعدل وعوامل انتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية (السهلاوي:٢٠٠١م)، حيث عالج الباحث المشاكل التمويلية والإدارية للمنشآت والتى يعتبرها أحد معوقات التنمية لهذا القطاع الحيوي، وأهم أهدافها هو دارسة معدل انتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية، والعوامل المؤثرة على هذا الانتشار.هذا وقد استخدم الباحث النموذج الرياضي الذي جاء به العالم الاقتصادي(Mansfield) لقياس معدل انتشار صناعة ما. وجاءت أبرز نتائج (السهلاوي)، أن المدة الزمنية اللازمة لانتشار المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في المملكة تراوحت بين ١٠ – ١٢ سنة، كما كان للناتج المحلي الإجمالي والائتمان المصرفي الممنوح من البنوك التجارية وصندوق التنمية الصناعية السعودي دوراً مباشراً وإيجابياً في تحديد معدل انتشار هذه المنشآت. وأشارت الدراسة إلى أن هناك مجموعة أخرى من المتغيرات من المتوقع أن تؤثر بشكل مباشر في معدل انتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة من أهمها نسبة عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ – ٤٤ سنه، وكذلك نسبة البطالة وما تؤدي إليه من ركود اقتصادي، وتعداد العمالة الأجنبية في الدولة.

وفي دراسة حديثة (الصليع: ٢٠٠١م)، عن الصناعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية، هدفت إلى تتبع نمو وتطور الصناعات الصغيرة في المملكة خلال الثلاثة عقود الماضية، والتعرف على طبيعة التوزيع المكاني للمصانع الصغيرة مع إبراز بعض العوامل المؤثرة في توزيعها، وكذلك دراسة خصائص ومقومات الصناعات الصغيرة.

وأظهرت نتائج الدراسة بأن ٦٢٪ من المصانع في المملكة هي من نوع الصناعات الصغيرة موزعة على مناطق المملكة الإدارية الثلاثة عشرة، وأظهر مؤشر التركيز اعتدالاً بين الأقاليم الإدارية مع الاختلاف بين أنماط الصناعات. وأوضح مؤشر التوطن الصناعي تركيزاً لبعض الصناعات في المناطق الإدارية، حيث جاءت صناعة المواد الغذائية على سبيل المثال بأعلى قيمة للمؤشر في منطقة تبوك وأدناها في منطقة عسير.

هذا وأود هنا أن أعرض لبعض الدراسات خارج النطاق الإقليمي. وفي الورقة التي قدمها (تيميز: ٢٠٠٠ م)، عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات التحويلية (Small and Medium Enterprises(SME's) في تركيا والتي حلّلت دور هذه المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات التحويلية، وآثار تحرير التجارة والانفتاح الاقتصادي على هذه المشاريع. أظهرت الورقة أن (SME's) تعتبر المصدر الرئيس لتوظيف العمالة في الصناعات التحويلية في تركيا، حيث وظفت أكثر من ٥٠٪ من الأيدي العاملة في عام ١٩٩٢م، وأظهرت نتائج الدراسة أنه بإمكان (SME's) أن تلعب دوراً مهماً في تطوير الصناعة في تركيا إذا تم توفير وتطوير التكنولوجيا الصناعية ويجب أن تركز

السياسة الحكومية على حالات الإبداع من خلال تطوير التكنولوجيا، والاختراعات في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

وأشار (شودري: ١٩٩٠م)، في بحث له عن القضايا التي تخص دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية. اعتمد بحثه على دراسات مسحية ونتائج لأربع دول هي: بنغلاديش، الهند، اندونيسيا والفلبين. تعرض هذه الدراسة بشكل مختصر أداء الصناعات الصغيرة والمتوسطة في هذه الدول الأربع، ثم تراجع السياسات التي تم تبنّيها في هذه الصناعات، وأخيراً تحاول الدراسة أن تقترح بعض الإصلاحات الممكنة.

يرى الباحث أن تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة أصبح هو البديل لتطوير عمليات التصنيع، ويقوم هذا القطاع بخلق الوظائف والحصول على العملة الصعبة، ورفع المستوى المعيشي للقوى العاملة ونشر التكنولوجيا من خلال الاقتصاد. كذلك الاستفادة من المصادر المحلية من خلال توفير الإنتاج الاقتصادي والعمال، والمواد الخام، وكذلك خدمة أسواق المستهلكين ذوي الدخل المنخفض، وإنتاج سلع متنوعة تشمل منتجات متقدمة في التصنيع للتصدير ومنتجات وسيطة تدخل في العمليات الصناعية.

ويرى (شودري)، أن موقع هذه الصناعات في المناطق الريفية سوف يوفر فرص وظيفية ويوقف الهجرة للمراكز الحضرية في هذه الدول الأربع. ومن الفوائد المهمة لهذه الصناعات أنها توفر مصدراً وأرضية لتدريب رجال الأعمال للقدرة على إدارة الشركات الكبيرة مستقبلاً.

لقد خلت الأوراق السابقة من دراسة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من منظور جغرافية الصناعة ولم تشر إلى الأبعاد المكانية لها.

منهج وأسلوب الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي لبيانات مأخوذة من إحصائيات وزارة التخطيط في دولة الكويت للمنشآت الصناعية لسنة ١٩٩٩م، والتي تم تحديثها وتطويرها من قبل الوزارة. ونظرا لعدم توافر إحصائيات رسمية بعد عام ١٩٩٩م فإن الدراسة قد اعتمدت على إطار إجمالي للمنشآت الصناعية مأخوذ من واقع بيانات وزارة التخطيط عام ٢٠٠٠م، وتم أخذ عينة عشوائية من ٥٠٪ من المنشآت التي استجابت للدراسة الميدانية التي أقامتها الوزارة، حيث مثلت العينة ٢١٥ منشأة صغيرة الحجم و٨٨ منشأة متوسطة الحجم، وذلك وفقاً لتصنيف منظمة الخليج للاستشارات الصناعية لحجم المنشآت المشار إليه سابقاً(منشآت صغيرة الحجم من ١١ - ٣٠ عاملاً، ومنشآت متوسطة الحجم من٣١ – ٦٠ عاملاً)، وقد تم توزيع الاستبيان الذي صمم خصيصاً لخدمة أهداف البحث على هذه المنشآت بنوعيها، وقام الباحثون المدربون بمقابلة مدراء الإنتاج لأغراض تجميع البيانات وتبويبها، هذا وقد صنفت المنشآت على مستوى الحد الخامس للنشاط الاقتصادي وفقاً للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية International Standard of Industrial Classification) (ISIC) Revision المنصوص عليه من قبل الأمم المتحدة(الملحق رقم ١)، وبعدها تم إدخال بيانات الاستبيان وتحليلها وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي لبيانات العلوم

الاجتماعية(Statistical Package for the Social Sciences)(SPSS) واستخدام النسبة المئوية والتكرارات.

يتكون الاستبيان من ثمانية وعشرين سؤالاً تتمحور حول الخصائص العامة للمنشأة والإنتاج والتسويق والتمويل ووسائل تطوير الصناعة ومستقبلها والصعوبات التي تواجهها وما هي تصورات الصناعيين لحل مشاكلها، ومن خلال تلك المحاور تم طرح نموذج الاستبيان بشكله المرفق(الملحق رقم ٢).

التحليل والمناقشة:

أولاً: التوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة والمتوسطة:

إن توزيع المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة في مواقعها – أي توزيع هذه الظواهر الاقتصادية – جاء نتيجة لمجموعة من المتغيرات المتفاعلة مكانياً وزمانياً (خير: ١٩٩٠م) في آن واحد سواء من خلال استخدامات الأراضي أو القرارات التنظيمية للمؤسسات والهيئات المعنية باتخاذ القرار، أو القرارات الاستثمارية لرجال الأعمال المستثمرون (Entrepreneurs) لذا تراكمت هذه المتغيرات مكانياً وزمانياً عبر سنوات طويلة منذ بداية الستينات حين تم تحديد استخدامات الأراضي من قبل بلدية الكويت للمناطق الصناعية القديمة - الشويخ مثلاً- حتى أحدث منطقة صناعية في – أمغرة- والتي يظهرها الشكل (١).

يتضح من الشكل السابق أن معظم المنشآت إما تقع داخل النطاق الحضري كما هو الحال في مناطق الشويخ والري الصناعيتين وفي حدود منطقة حولي السكنية- حيث تستفيد من ميزة القرب من السوق إلا أنها تشكل تشويها للحياة المدنية وتلويثاً للبيئة. أو على أطراف المنطقة الحضرية كما هو الوضع في مناطق

صبحان وأمغرة وغرب الشعيبة وغرب ميناء عبد الله، هذا وقد أجمعت المنشآت على أن أبرز عوامل التوطن (أي اختيار المنطقة)، هو تخصيص الجهات الحكومية لهذه المناطق للاستخدامات الصناعية.

شكل رقم (١): التوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية في دولة الكويت.

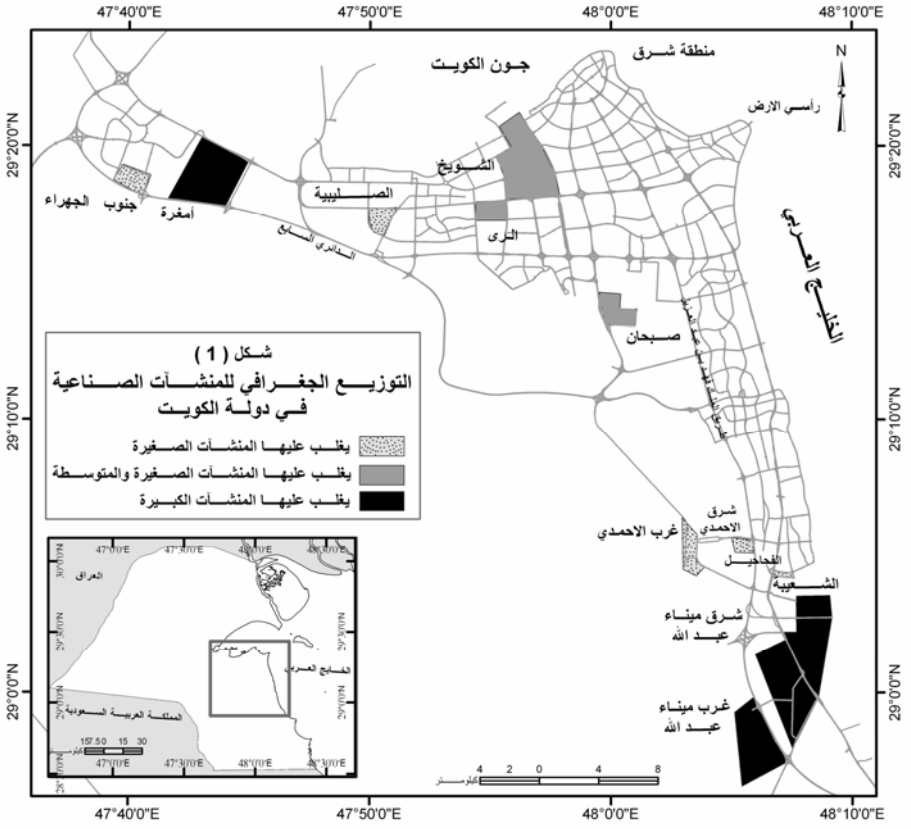

المصدر: بلدية الكويت،الاستراتيجية العامة لمشروع تطوير وتحديث المخطط الهيكلي الثالث لدولة الكويت 2003.

ضمن عينة الدراسة، شكلت الصناعات الصغيرة مانسبته ٧١٪، بينما جاءت منشآت الصناعات المتوسطة بنسبة ٢٩٪. تتركز المنشآت بنوعيها الصغيرة والمتوسطة بشكل واضح في منطقة الشويخ الصناعية بنسبة ٤٣٪ و ٤٠٪ على

التوالي، وجاءت منطقة الري الصناعية بنسبة ٢١٪ للمنشآت الصغيرة و١١٪ للمتوسطة، بينما في منطقة صبحان الصناعية تتركز منشآت الصناعات الصغيرة بنسبة ١٦٪ والمتوسطة بنسبة٣١٪ تقريباً. وفي حولي السكنية كانت نسب التركز كالتالي ١٥٪ للصغيرة و٤٪ للمتوسطة، وجاءت أدنى نسبة للمنشآت الصغيرة في منطقة أمغرة الصناعية بنسبة ٥٪ والمتوسطة بنسبة ١٤٪ والتي أظهرها الشكل (٢).

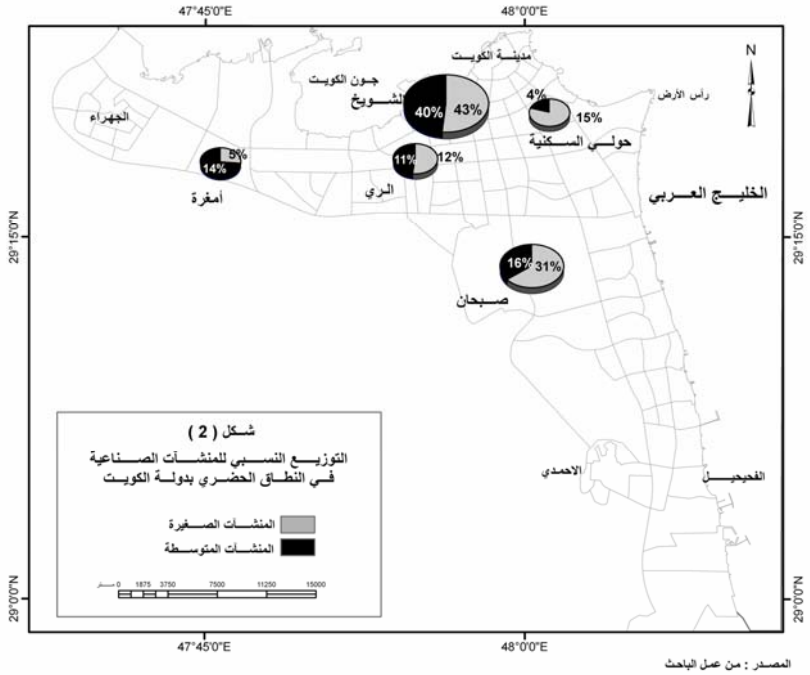

يظهر الشكل (٣) التوزيع الجغرافي لأنماط الصناعات فى المناطق الصناعية، اختلافاً مكانياً وتبايناً في الاستخدامات. حيث تتركز صناعة الخشب والمنتجات الخشبية في منطقة الشويخ الصناعية باعتبارها أقدم المناطق الصناعية بنسبة ٣٥٪ تقريباً حيث تتواجد ورش الأخشاب والأبواب والنجارة والأثاث، ثم تأتي بعد ذلك صناعة المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات والآلات بنسبة ٢٨٪ تقريباً،

ويشمل هذا النشاط الكثير من الصناعات المعدنية الفرعية: كقطع الغيار والأثاث المعدني والأدوات المعدنية وورش الحدادة والخراطة واللحام ثم البراغي والمسامير. وتتركز هذه الصناعة الأخيرة أيضاً في منطقة الري بشكل واضح بنسبة ٤٤٪ تقريباً. و توجد في منطقة صبحان بالإضافة إلى صناعات منتجات خامات تعدينية غير المعدنية بنسبة ٢١٪، وصناعات المنتجات المعدنية الأساسية بنفس النسبة، وهذا يتوافق مع النمط العام في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يشكل هذا القطاع ٢٦.٥٪ من إجمالي الاستثمارات الموظفة و٢٧٪ من إجمالي قوة العمل، وكذلك ٢٨٪ تقريباً من عدد المصانع في الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس(منظمة الخليج للاستشارات الصناعية: ٢٠٠٣م). والمنتجات الكيماوية و البتروكيماوية والبلاستيك بنسبة ١٨٪.

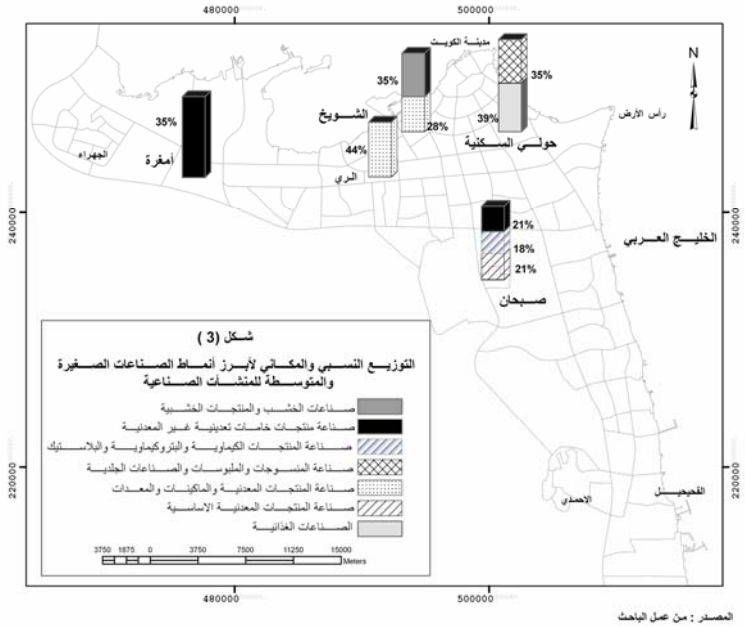

المصدر: من عمل الباحث

وتتركز صناعات منتجات خامات تعدينية غير المعدنية (صناعات الجبس والطابوق الأسمنتي والبلاط وتشكيل الرخام والزجاج). في منطقة أمغرة الصناعية بنسبة ٦٥٪. أما منطقة حولي فتتركز فيها الصناعات الغذائية خاصة محلات المخابز والحلويات وذلك بنسبة ٣٩٪ تقريباً، وصناعة المنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية بنسبة ٣٥٪، بالرغم من أن حولي منطقة سكنية وليست للاستخدامات الصناعية.

وفقاً لتصنيف أنماط الصناعات (ISIC) جاء قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات (قطاع رقم ٣١). في المرتبة الأولى ضمن الصناعات الصغيرة بنسبة ١٨,٤٪ وجاءت الصناعات المعدنية الأساسية (قطاع رقم ٣٧). في المرتبة الأخيرة بنسبة ١,٤٪، بينما في الصناعات المتوسطة جاء قطاع صناعات المنتجات المعدنية المصنعة والمكائن والمعدات (قطاع رقم ٣٨). في المرتبة الأولى بنسبة ٢٢٪ تقريباً، ويأتي بعدها قطاع صناعات منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية (قطاع رقم ٣٦) بنسبة ٢٠٪ تقريباً.

أظهر تطور الصناعات الزمني وعلاقاتها المكانية اختلافات مكانية واضحة كما في الشكل (٤) كالتالي، حيث كانت ٤٧٪ من المنشآت الصناعية التي أنشأت في الكويت قبل ١٩٦٩م، في منطقة الشويخ الصناعية مما يدل على قدم منطقة الشويخ الصناعية، واعتبارها أول منطقة تم تخصيصها للاستخدامات الصناعية، وخلال الفترة ١٩٧٠ – ١٩٧٩م زاد نصيب منطقة الشويخ الصناعية من هذه المنشآت الصناعية بنسبة ٥٦٪ وهي فترة الازدهار والتي لم تشهدها منطقة الشويخ والمناطق الصناعية الأخرى من قبل، وكذلك من بعد. بينما المنشآت التي أنشئت

خلال عقد الثمانينات تراجعت نسبتها إلى ٣٧٪ تقريباً. وخلال عقد التسعينات وما بعده أصبح ٣٩٪ منها في منطقة الشويخ الصناعية، خاصة قطاعي الصناعات الخشبية والمنتجات الخشبية والأثاث (قطاع رقم ٣٣)، وقطاع صناعات المنتجات المعدنية المصنعة والمعدات والمكائن (قطاع رقم ٣٨). وقد يكون أحد أسباب التراجع في عددها هو إنشاء مناطق صناعية جديدة وعدم الترخيص لمصانع جديدة في منطقة الشويخ، إضافة إلى تقلص وجود مساحات سواءً لإنشاء مصانع جديدة أو التوسع للمصانع القائمة، إضافة إلى التسهيلات التي تقدمها الحكومة في المناطق الصناعية الجديدة.

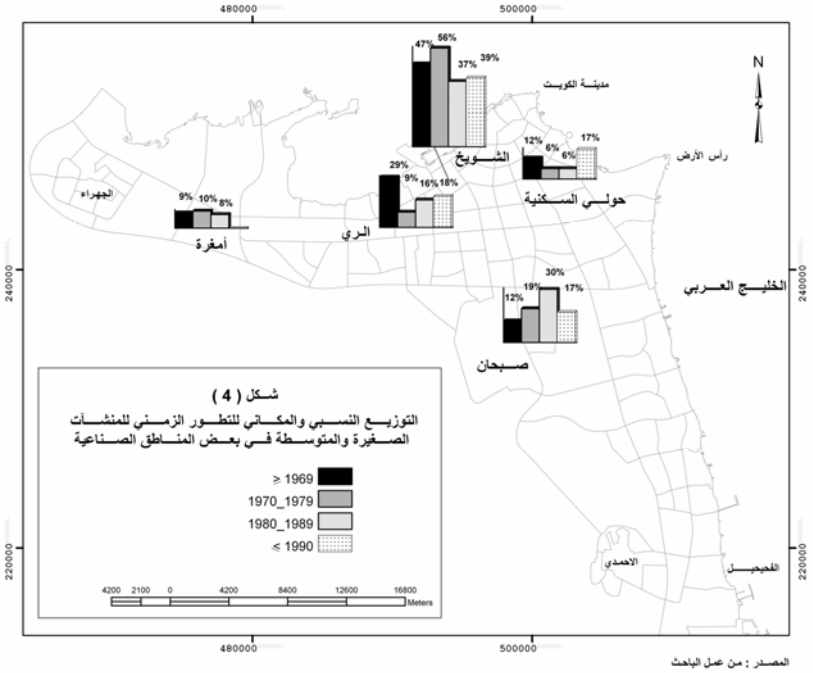

أما منطقة الري القريبة من منطقة الشويخ فاختلفت النسب فيها بشكل واضح، حيث كانت نسبة المنشآت ما قبل ١٩٦٩م حوالي ٢٩٪ وتراجعت بشكل

واضح خلال العقد التالي بنسبة ٩٪ وارتفعت في عقد الثمانينات إلى ١٦٪ ثم ارتفعت مرة أخرى إلى ١٨٪ في التسعينات وما بعدها، وقد يعود السبب للتوسع في تغيير استخدامات الأراضي بعد أن كانت للتخزين فقط أخذ الاتجاه بالسماح إلى إقامة المنشآت الصناعية. أما بالنسبة لمنطقة صبحان الصناعية والتي تقع على أطراف المنطقة الحضرية جنوب مدينة الكويت فكانت النسبة خلال فترة الستينات (ما قبل ١٩٦٩م)، متواضعة بحوالي ١٢٪ وزادت في السبعينات إلى ١٩٪ تقريبا وقفزت إلى ٣٠٪ في عقد الثمانينات وتراجعت بشكل واضح إلى ما يقارب النصف تقريباً خلال فترة ما بعد الغزو إلى اليوم. لم يظهر وجوداً تاريخياً للمؤسسات الصناعية في منطقة أمغرة الصناعية في الفترة ما قبل ١٩٦٩م وقفزت إلى ٩٪ في العقد التالي وزادت زيادة طفيفة إلى ١٠٪ في سنوات الثمانينات ثم تراجعت إلى ٨٪ في فترة ما بعد التسعينات. أما منطقة حولي السكنية فكانت النسب متواضعة حيث كانت ١٢٪ في الفترة الأولى ثم تراجعت إلى النصف في العقدين التاليين، ثم قفزت بشكل واضح إلى نسبة ١٧٪ في التسعينات وما بعدها.

أما تطورها الزمني وارتباطه بأنماط الصناعات فشكلت المصانع الأقدم أي قبل عام ١٩٦٩ حوالي ٧٪ من إجمالي المصانع وكان قطاع صناعات منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية (قطاع رقم ٣٦)، هو الأقدم إنشاءً في تلك المرحلة. وأوضحت البيانات أن المصانع الصغيرة والمتوسطة التي تأسست بالكويت خلال عقد الثمانينات قد بلغت نسبتها ٣٠,٦٪، وأن المصانع التي تأسست بعد عام ١٩٩٠م- (عام الغزو العراقي الغاشم). حيث تم تدمير القطاع الصناعي وسرقة المصانع خلال شهور الغزو، ومن ثم أخذت مبادرات إنشاء المصانع الحديثة

تتسارع لكي تعوض غياب المصانع التي تعرضت للتدمير- تمثل حوالي ٤٩٪ من جملة المصانع. أي أن الخمس والعشرين سنة الأخيرة قد شهدت حركة مد كبيرة للصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغ نسبة ما تم إنشاؤه خلال تلك الفترة حوالي ٨٠٪ من إجمالي ما أنشئ منها وفي هذا دلالة واضحة على الأهمية المتزايدة التي اكتسبتها هذه الصناعات في الآونة الأخيرة، وجاءت صناعة المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية (قطاع رقم ٣٢). في المرتبة الأولي بنسبة ٧٤٪ تقريباً منها.

أما بالنسبة لمساحة المصنع فقد أوضحت النتائج أن المصانع التي تقل مساحتها عن ١٠٠٠ م^2 أكثر من نصف منشآت العينة بنسبة ٥٢٪ تقريباً، تلتها المصانع التي تتراوح مساحتها بين ١٠٠٠ و ٢٩٩٩ م^2 بنسبة ٣٢,٥٪ وجاءت المصانع التي تزيد مساحتها عن ٣٠٠٠ م^2 في المرتبة الأخيرة بنسبة ١٥,٦٪، وهذه النسب جاءت متوافقة مع طبيعة وحجم هذه المصانع وطاقتها الإنتاجية، وتشير إلى أن المنشآت الصغيرة تفضل المساحات الصغيرة لتقليل التكاليف الرأسمالية، انظر الشكل (٥).

شكل (٥) التوزيع النسبي لمساحة المصنع في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

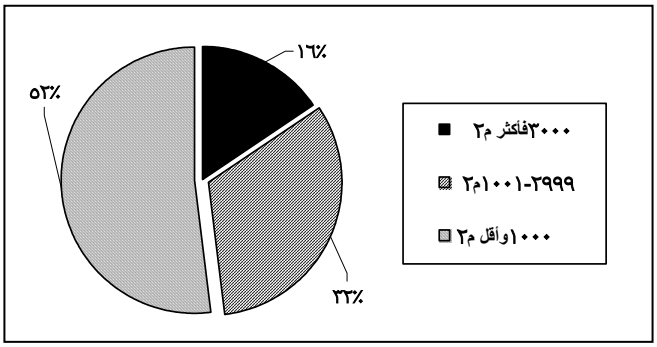

وبالنسبة للكيان القانوني لهذه المنشآت، فقد أظهر الشكل (٦) أن المنشآت الفردية حلت في المرتبة الأولى بنسبة ٦٢٪ ومثلت (الشركات ذات المسؤولية المحدودة) المرتبة الثانية بنسبة ٣٨٪ وهذا بالطبع يتناسب مع حجم الاستثمار في هذه المصانع ورأس المال العامل فيها وطريقة تمويله، كما حازت الشركات ذات الملكية الخاصة على المرتبة الأولى بنسبة ٩٩,٣٪، وفي هذا إشارة إلى أن معظم الصناعات الصغيرة والمتوسطة غالباً ما تكون ذات ملكية خاصة لا يوجد بها شريك أجنبي وذلك عكس الصناعات الكبيرة.

شكل (٦) الكيان القانوني للمنشآت الصناعية

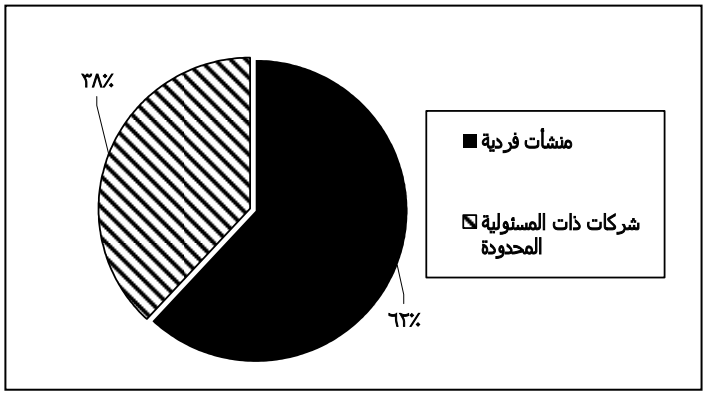

أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي للكيان القانوني للمنشآت الصناعية في المناطق الصناعية فمعظمها مؤسسات فردية، إذ أظهرت الدراسة أن ٦٢٪ من منشآت منطقة الشويخ الصناعية و ٥١٪ تقريباً من منشآت منطقة الري الصناعية و٣٥٪ من منشآت منطقة صبحان و ٥٣٪ من منشآت أمغرة الصناعية و٦٥٪ من منشآت حولي كلها منشآت فردية. بينما جاء ثلث المنشآت الصناعية في الشويخ الصناعية،

و٤٣٪من منشآت الري و٥٨٪ من مؤسسات منطقة صبحان و٤٧٪ من منطقة أمغرة و٣٥٪ من منشآت حولي السكنية شركات ذات توصية بسيطة، حيث تم تأسيس الشركات ذات التوصية البسيطة حديثا أي خلال فترة الثمانينات والتسعينات، والتي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة يصعب على الأشخاص توفيرها.وكانت المؤسسات ذات الكيان القانوني (شركة مساهمة مقفلة) شبه معدومة في المناطق الصناعية عدا منطقة صبحان بنسبة لا تتجاوز أل ٥٪، أنظر الشكل (٧).

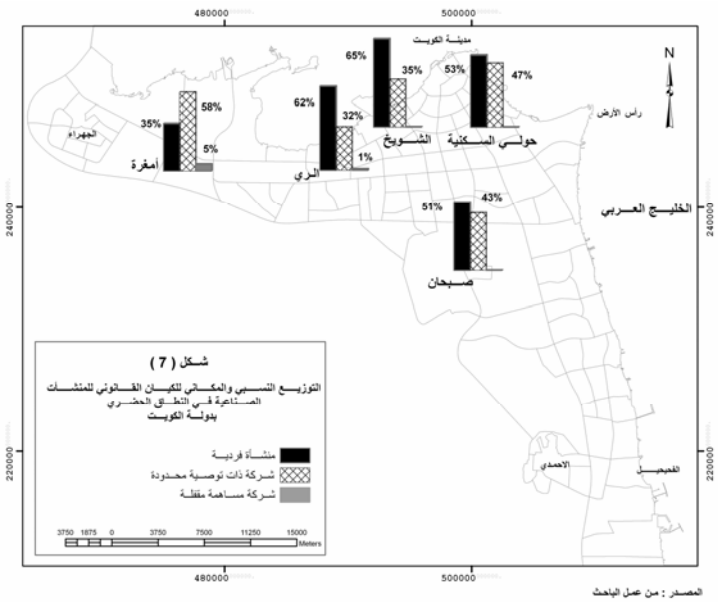

كما مثل المدير المرتبة الأولى في عملية الإدارة بنسبة ٧٢٪ وفي هذا إشارة إلى أن السمة الغالبة لإدارة المصانع إنما تكون من قبل مدراء متفرغين نظراً لأن الملاك يعتقدون أن المدراء يمارسون أساليب إدارية حديثة في تسيير شئون المصنع - وهذا مغاير للنمط العام في إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول

النامية بشكل خاص، نظراً لأن المالك هو الذي يتولى بنفسه إدارتها، وهو صاحب كل الاختصاصات بالمنشأة كما أن المالك/ المدير يعتمد في إدارة منشأته على العلاقات الإنسانية المباشرة سواء بينه وبين العاملين أو بينه وبين العملاء والموردين. وأيضا امتلاك صاحب المنشأة لزمام الأمور قد أدى إلى قلة التخصص في الإدارة، وبالتالي سرعة وسهولة اتخاذ القرار وشموليته. إلا أن هذه الميزات قد تنقلب إلى عيب خطير في بعض المنشآت يؤدى إلى تدهور مستوى الأداء بها، بل ويصل الأمر في كثير من الأحيان إلى تصفية المنشأة، والتي كان من أهم أسباب فشلها تركيز كافة الصلاحيات وسلطات اتخاذ القرار الخاص بسير العمل اليومي بالمنشأة في يد المالك/ المدير الذي تنقصه الخبرة العلمية وفهم الأساليب الإيجابية المطلوب تنفيذها لرفع الكفاءة الإنتاجية بالمنشأة- لكن تتفاوت النسبة من منطقة لأخرى، حيث أقلها في منطقة صبحان الصناعية حيث تصل إلى ٦٣٪ تقريبا، وأكثرها في منطقة أمغرة الصناعية حيث تصل إلى ٩٤٪ تقريبا، وقد يعود ذلك لبعد المنطقة نسبيا عن العاصمة، وكذلك لطبيعة الصناعات فيها حيث الصناعات التعدينية غير المعدنية(صناعات الطابوق الأسمنتي، والبلاط، وصقل الرخام، وصناعات الجبس والزجاج) الملوثة نسبياً للبيئة.

ثانياً: خصائص وبيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومقوماتها:

١- العمالة:

تشير المعلومات الميدانية إلى تدني مساهمة العمالة الوطنية في الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فهي متواضعة للغاية على كافة المستويات الإدارية والفنية

الماهرة وغير الماهرة، أما بالنسبة للعمالة الوافدة في مجال الإنتاج فقد حصلت العمالة الآسيوية على النسبة الغالبة بحوالي ٨٧٪ من إجمالي العاملين بها. وتوزعت جنسية العمالة الآسيوية على العمالة الهندية بنسبة ٥٢,٧٪ تلتها البنغلاديشية بنسبة ١٥,٤٪ ثم الباكستانية بنسبة ١١,٣٪ ثم الفلبينية بنسبة ٥٪ وأخيراً الإيرانية بنسبة ٢,٦٪. أما العمالة العربية في مجال الإنتاج فلم يتعد نصيبها ٣٪ من إجمالي العاملين بها تقريباً، وحصلت العمالة المصرية منها على ٨,٦٪ والفلسطينية ٢٪ واللبنانية ١,٧٪ والسورية ٠,٧٪، أنظر الأشكال (٨، ١٠، ٩).

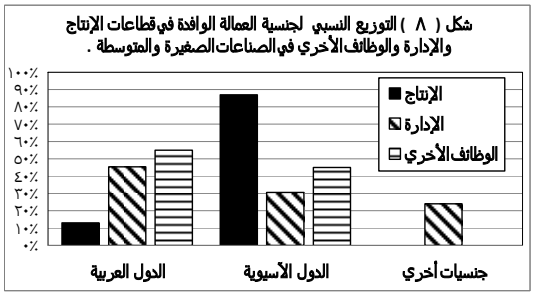

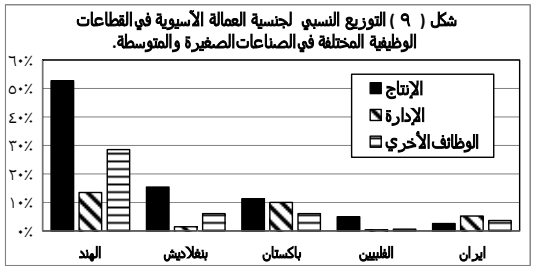

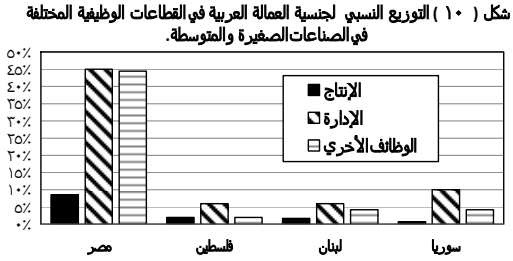

أما في مجال الإدارة فإن الوضع يختلف كثيراً عنه في الإنتاج حيث جاءت العمالة العربية في الصدارة بنسبة ٦٧٪ من إجمالي العاملين بها، وحصلت العمالة المصرية منها على ٤٥٪ والسورية على ١٠٪ واللبنانية والفلسطينية على ٦٪ لكل منهما، بينما لم تحظ العمالة الآسيوية في مجال الإدارة إلاّ على ٣٠,٦٪ من إجمالي العاملين بها، وحصلت العمالة الهندية على ١٣,٥٪ والباكستانية ١٠٪ والإيرانية ٥,٢٪ والبنغلاديشية ١,٥٪ والفلبينية ٠,٤٪.

ومن خلال التوزيع النسبي لجنسية العاملين يتضح أن العمالة الآسيوية تتناسب مع العمل الإنتاجي نظراً لما يحتاج إليه من جهد عضلي ومثابرة وقدره على التحمل وهي السمة التي تتميز بها العمالة الآسيوية بصفة عامة والعمالة الهندية بشكل خاص والتي تعتبر مفضلة في كثير من الأعمال لدى أرباب العمل، إضافة لانخفاض أجورها مقارنة بالعمالة العربية، أما العمالة الإدارية فقد تفوقت فيها العمالة العربية خاصة العمالة المصرية نظراً لتوفر المهارات وسهولة إجراءات حصولها على تأشيرة العمل من قبل إدارات الهجرة، مما يوفر بيئة عمل مناسبة وانسيابية في استمرار العمل.

أما في مجال الوظائف الأخرى (موظفين إداريين، سكرتارية، عمال مختبرات، عمال تخزين، طباعين، مندوبي مبيعات، محاسبين). فلم تظهر الإحصاءات إلا تفاوتاً ضئيلاً بين نسب العمالة العربية والعمالة الآسيوية. حصلت العمالة العربية على حوالي ٥٥٪ من إجمالي العاملين بها وتوزعت جنسية العمالة العربية إلى: العمالة المصرية حيث حصلت على ٤٤,٤٪ وهي الجنسية الغالبة بينما الجنسية السورية واللبنانية على ٤,٣٪ لكل منهما والفلسطينية على

٢٪. جاءت العمالة الآسيوية بنسبة ٤٥٪، وتوزعت جنسياتها كالتالي: حصلت العمالة الهندية على ٢٨.٥٪ والبنغلاديشية والباكستانية على ٦.١٪ لكل منهما ثم الإيرانية بنسبة ٣.٧٪ وأخيراً الفلبينية بنسبة ٠.٦٪.

٣- الإنتاج والطاقة الإنتاجية:

بالرغم من أن المؤسسات لم تصل في معدل استغلالها للطاقة الإنتاجية إلى النسبة المئوية الكاملة، جاء معدل الرضا عن استغلال الطاقة الإنتاجية على النحو التالي، حصل تقدير (جيد) على نسبة ٦٤٪، تلاه تقدير (مقبول) بنسبة ٣٢٪ وأخيراً تقدير (منخفض) بنسبة ٤٪، والذي أظهرها الشكل (١١)، ورغم أن حالة الرضا عن استغلال الطاقة الإنتاجية هي السائدة، فإن أغلب مصانع العينة تخطط للتوسعة إما في عدد خطوط الإنتاج، أو زيادة الطاقة التصميمية القائمة،

شكل (١١) التوزيع النسبي لمعدل الرضا عن إستغلال الطاقة الإنتاجية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

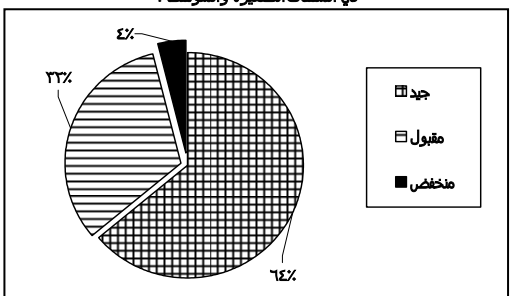

شكل (١٢) التوزيع النسبي لأنماط تسويق المنتجات في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

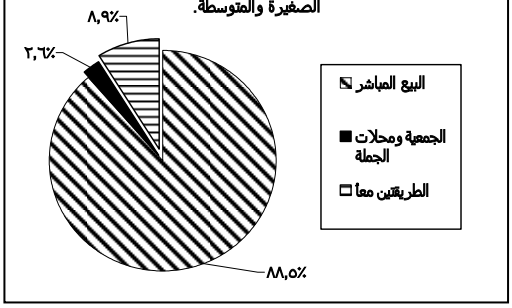

ويعزى ذلك إلى المنافسة المحلية الضاغطة رغم محدودية السوق، حيث تدفع هذه المنافسة إلى توسيع دائرة المنتجات المعروضة وإلى الاستحواذ على تقنيات أحدث وأعلى كفاءة للصمود أمام المنافسة الخارجية. وبالنسبة للتوزيع المكاني لمعدلات الرضا، فقد تتفاوت معدلات الرضا عن استغلال الطاقة الإنتاجية في المؤسسات الصناعية من منطقة لأخرى، حيث تصل أعلى نسبة في منطقة حولي ٨٣٪ تقريباً، وأدني نسبة في منطقة أمغرة بنسبة ٥٣٪ تقريباً.

٣- التسويق:

يتناول هذا المحور مجموعة من الجوانب المتعلقة بعملية التسويق وطرق الترويج للمنتج حيث يرى ٨٨,٥٪ من الصناعيين الذين شملتهم العينة أن الوصول إلى المستهلك يتم عن طريق البيع المباشر، بينما يرى حوالي ٢,٦٪ إن الوصول إلى المستهلك عن طريق تسويق المنتجات في الجمعيات التعاونية وأسواق الجملة، ويرى حوالي ٨,٩٪ أن الوصول إلى المستهلك يتم عن الطريقين معا. ويعزى ذلك إلى أن ٨٠٪ من المنتجات المصنعة هي منتجات استهلاكية نهائية، جاء ذلك في الشكل (١٢). وبذلك فإن جل المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالدولة تعتمد على جهودها الذاتية في تسويق منتجاتها، وذلك من خلال وجود إدارة للتسويق ضمن المنشأة تشرف على توزيع المنتجات والترويج لها، حيث أفاد ٥٩,٦٪ ممن شملتهم العينة بوجود إدارة للتسويق في مصانعهم تروج لمنتجاتها من خلال الوسائل الإعلانية المعتبرة. ويتبين من خصائص التسويق في المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة أن المنتجات المحلية توزع في الأسواق المحلية بصورة رئيسة. لكن يظهر لنا من خلال التوزيع المكاني أن ٣٩٪ من منشآت الشويخ الصناعية و ٢٦٪ من

منشآت صبحان الصناعية لديها إدارات للتسويق، وهذه نسب متواضعة تعطى مؤشراً على عدم اهتمام المصانع بوجود إدارة لتسويق منتجاتها وأن تقوم بأعمالها وفقاً لجهودها غير المنظمة ولا تتبع الأساليب الإدارية السليمة.وعن كيفية الترويج للمنتجات يلاحظ أن حوالي ٨٠٪ يستخدمون الوسائل المباشرة، بينما جاءت الوسائل الأخرى للدعاية والترويج متفاوتة بين وسيلة وأخرى، حيث حصل التلفزيون على ١٠٪ والمطبوعات على ٨٪ واللوحات الإعلانية على ٢٪. – ولم تستفد الصناعات الصغيرة والمتوسطة كثيراً من استخدام تكنولوجيا المعلومات حيث أنها تعمل على اقتراب كل من المنتج والمستهلك بصورة أكبر، و خفض تكلفة الاتصالات بفضل تطبيق تكنولوجيا المعلومات في مجال الإنتاج سوف يتيح قيام أسواق واسعة وفاعلة للسلع الوسطية والمغذية والتي تعطى دفعة كبيرة للصناعات الصغيرة والمتوسطة التي لا تستطيع أن تنتج وتسوق منتجاتها بكفاءة دون وجود سوق واسعة للمنتجات الوسطية، ودون وجود صناعات مغذية تتعامل وتتفاعل معها. كما أن خفض تكلفة الاتصالات سيتيح فرصة الاندماج بالسوق العالمية أكثر من ارتباطها بالسوق المحلية - تتمتع ٤٢٪ من منتجات العينة بدرجة ما من الحماية تمثلت في أفضلية الحكومة للمشتريات المحلية، إلا أن المنتجين يعتقدون أن انفتاح السوق الخليجية على العالم ودخول دول الخليج العربية في عضوية منظمة التجارة الدولية، ستكون له آثار إيجابية على جودة المنتجات الوطنية وتطورها. تعتقد ٤٧٪ من منشآت الشويخ و ٢٢٪ من مصانع صبحان الصناعية بأن منتجاتها لديها أفضلية في المشاريع الحكومية، وهذا يعتبر دعم للصناعة الوطنية لكنه لا يرقى إلى طموح تلك المؤسسات.

ولكن ينبغي ألا يتوقف دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند الدور المحلى في تسويق منتجاتها في الوقت الراهن، وخاصة في ظل الظروف والتحديات التي ستواجهها في المستقبل، وفى ظل منافسة قادمة من الخارج قد لا تستطيع أن تثبت أمامها. وعليها إذا أرادت البقاء والاستمرار أن يكون لها تواجد على المستوى الإقليمي والعالمي.

٤- رأس المال المستثمر:

تعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة أداة جيدة لاستغلال الفوائض المالية المتراكمة، وجذب المدخرات من صغار المدخرين، وتشغيلها في ما يخدم عملية التنمية الاقتصادية، كما أنها تعمل على سرعة دوران رأس المال العامل، وقصر دورة الإنتاج نتيجة التحكم في عناصر الإنتاج ومستلزماته، وبالتالي رفع الكفاءة الإنتاجية وتحقيق أقصى ربح ممكن يتيح استرداد رأس المال المستثمر في فترة زمنية قصيرة.

دلت نتائج الدراسة الميدانية على أن المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة لا تعاني من صعوبات تمويلية حيث أفاد ٨٩٪ من المنشآت التي شملتها العينة بعدم وجود صعوبات في عملية تمويل مشاريعها، كما أن قرابة ٦٦٪ من المنشآت أفادت بأن مصادر تمويلها المبدئي كان شخصياً، بينما أفادت ٢٥٪ من المنشآت أن مصادر تمويلها المبدئي جاء عن طريق الشركاء، بينما لم يحصل تمويل المصارف (البنك الصناعي والبنوك التجارية) إلا على ٩٪، أنظر الشكل (١٣). كما أفاد حوالي ٩٤.٧٪ من المنشآت التي شملتهم العينة بأن رأس مالها عند التأسيس كان وطنياً من خلال المدخرات الشخصية للملاك، وبخصوص مصادر تمويل رأس المال

العامل، فقد أفاد ٩٠٪ من المنشآت التي شملتها العينة أن مصادر تمويلها يأتي عن طريق المبيعات، بينما حصلت التسهيلات الائتمانية على ٤.٧٪ والقروض التجارية على ٥.٦٪. يستنتج الباحث من ذلك أن مستوى التدفق النقدي لدى هذه المنشآت عال إلى حد أن معظمها يعتمد في تأمين مستلزمات الإنتاج بها على السيولة المتوفرة، ولكن ربما يكون التمويل المتاح لهذه المنشآت غير مؤهل لتغطية الاحتياجات التمويلية طويلة المدى، لذلك تجدها مضطرة إلى التعامل مع المؤسسات التمويلية عندما تكون خططها طويلة المدى، ولكن في حالة تباطؤ هذه المؤسسات في تلبية تمويل المستثمرين بحجة التقييم وخلافه، فإن المستثمرين غالباً ما يتحولون إلى مصادر بديلة لتمويل مشروعاتهم.

شكل (١٣) التوزيع النسبي لمصادر التمويل المبدئي للمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

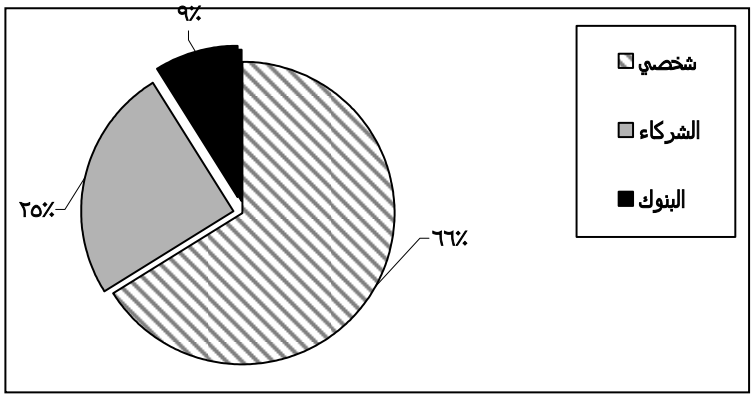

أظهر التوزيع الجغرافي لتمويل المنشآت من خلال الدراسة الميدانية تفاوت مصادر تمويل رأس المال العامل في المنشآت الصناعية في المناطق الصناعية، حيث نجدها أعلى في منطقة الشويخ الصناعية حيث مصدرها التسهيلات الائتمانية بنسبة ٤٦٪ تقريباً والمبيعات بنسبة ٤٣٪ تقريباً، بينما تأتي القروض التجارية أحد

المصادر التمويلية الرئيسة للمنشآت في منطقة صبحان الصناعية بنسبة ٥٠٪ وانخفض حجم المبيعات كأحد مصادر التمويل مما يجعل المنشآت تلجأ إلى القروض، وقد يعود هذا أيضاً لحداثة عمر المنشآت فيها.

ثالثاً: مشاكل الصناعات الصغيرة والمتوسطة واتجاهاتها المستقبلية:

تتعرض الصناعات الصغيرة والمتوسطة للعديد من المشاكل التي يرجع بعضها إما لصغر حجم السوق وإما لمنافسة الصناعات المستوردة خاصة في ظل سياسة تحرير الأسواق والانفتاح على العالم الخارجي وانضمام دولة الكويت إلى منظمة التجارة العالمية، وإما لعدم كفاية الحماية أو لعدم القدرة على المرونة في الإنتاج، أو النقص الشديد في المعلومات في ظل الثورة المعلوماتية ووجوب الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات ووسائلها المتقدمة بقصد توسيع وتطوير خدماتها. أو الافتقار إلى التخصص والكفاءات الإدارية والتسويقية مما يتسبب في عدم اتخاذ القرارات السليمة على كافة المستويات. أو لعدم توفر العمالة المدربة أو لضعف مستوى العمل الاستثماري بالدولة، وكلها مشاكل تعوق حركة تطور ونمو هذه الصناعات ما لم تتوفر لها الحلول العلمية السليمة.

ومن خلال الإجابة على السؤال المتعلق بالمشاكل التي يعاني منها المصنع أوضحت نتائج الإجابات التي شملتها عينة المسح أن منافسة المنتجات المستوردة المشابهة تمثل قمة المشاكل للصناعات المحلية وذلك بنسبة ٢٩٪، تلتها في الأهمية عدم توفر العمالة الفنية المدربة بنسبة ٢٢٪ وفي المرتبة الثالثة من تلك الأهمية جاء ارتفاع تكلفة الإنتاج بنسبة ١٨٪ ثم ندرة المعلومات المطلوبة في المرتبة الرابعة بنسبة ١٦٪ وأخيراً قلة توفر المواد الخام بنسبة ١٤٪.

تحظى المنشآت الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من وسائل الدعم المختلفة بهدف تطوير هذه الصناعات واقتدارها على المنافسة سواء على المستوى المحلي أم على المستوى الخارجي، وإن كان أفضل دعم يمكن أن يقدّم لهذه المنشآت إنما يكمن في توفير الوسائل التي تمكنها من الاعتماد على الذات، لكي تصل هذه المنشآت إلى المستوى الذي يؤهلها لذلك، وهو أمر لابد أن يتأتى في ظل العولمة ومنظمة التجارة الدولية. ويبقى أن نتعرف على أهم وسائل الدعم الممنوحة لهذه الصناعات في الوقت الراهن.

فقد طلب من المصنعين ترتيب قائمة من العناصر حسب أهميتها النسبية في تطوير ودعم المنشآت الصناعية، التي يعتقدون أنها فعالة في تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة. حيث رتبت الإجابات حسب تكرارها، بحيث وضعت الوسائل الأكثر أهميةً على رأس القائمة وهكذا تنازلياً، حيث أوضحت نتائج المنشآت التي شملتها عينة المسح أن الترويج للمنتجات الوطنية في الداخل يأتي على قمة أولويات هذه الوسائل ثم المزيد من ضبط الجودة ثانياً، وحصل حماية المنتجات الوطنية على المرتبة الثالثة وجاء توفير التمويل اللازم في المرتبة الرابعة من وسائل الدعم، بينما حصل تمويل الصادرات على الأهمية الخامسة، وجاء الترويج للمنتجات الوطنية في الخارج في آخر هذه الوسائل.

وعن النظرة المستقبلية لهذه الصناعات أوضحت الإجابات تبايناً في الرأي بين أصحاب المصانع حول التوسعات المستقبلية للصناعات الصغيرة والمتوسطة، ومرد هذا التباين يرجع إلى أن رؤية صاحب المصنع غالباً ما تنطلق من منظور فردي ينشد في المقام الأول تحقيق المصلحة لنفسه ولمؤسسته، لذلك جاءت غالبية

الإجابات عن السؤال بشأن خطط التوسع المستقبلي تحمل الرد نعم بنسبة ٦٩٪ إلا أنه يبقى لكل منشأة رؤيتها الخاصة في أولويات التوسع حيث أظهرت العينة التي تم مسحها أن حوالي ٦٠٪ من أصحاب هذه المنشآت يرون بأهمية التوسع في حجم الإنتاج، بينما يرى ٢٤.٦٪ ممن شملهم المسح بأهمية التوسع في إنشاء خطوط إنتاج جديدة، أما التوسع في حجم المصنع فقد حصل على ١٢٪ بينما أتت أولوية التوسع في الأيدي العاملة في آخر الأولويات بنسبة ٣.٤٪، أنظر الشكل (١٤). تباين التوزيع الجغرافي في المناطق الصناعية في رؤيتها لأفضل أنواع التوسع المستقبلي، حيث ترى ٤١٪ من منشآت الشويخ الصناعية، و٢٧٪ من منشآت منطقة صبحان و ١٣٪ من مصانع منطقة الري أن تتوسع في حجم الإنتاج، بينما جاء التوسع في حجم الأيدي العاملة بنسبة وصلت إلى ٦٧٪ في الشويخ، و٣٣٪ في الري.

شكل (١٤) التوزيع النسبي في نوع التوسع المستقبلي للمنشآت الصناعيةالصغيرة والمتوسطة.

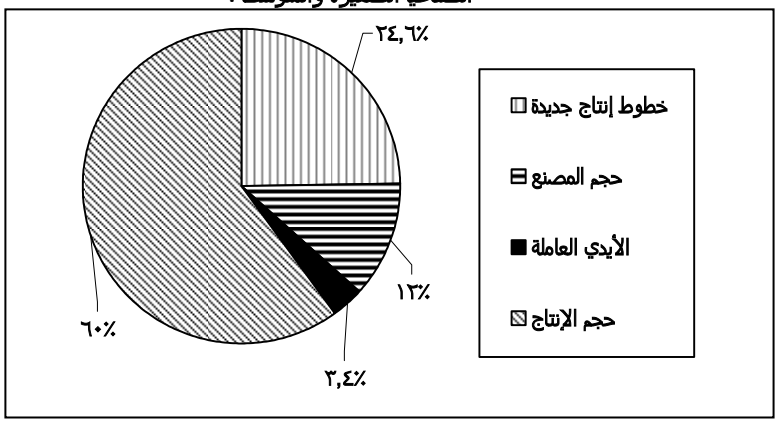

رابعاً: اقتراحات لحل مشاكل الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

اقترح مدراء الإنتاج في المنشآت الصناعية بنوعيها الصغيرة والمتوسطة الحجم عدداً من المقترحات تم ترتيبها من خلال سؤال مفتوح في نهاية الاستبيان وفقاً لأهميتها. تصدّر موضوع العمالة المرتبة الأولى في الأهمية بين الاقتراحات المطلوب تبنيها لحل مشكلة الصناعة، حيث جاءت معبّرة عن رغبة أصحاب المنشآت التي شملتها العينة، وذلك مثل تسهيل استخدام الأيدي العاملة وتوفير العمالة الفنية المدربة، وإنشاء معاهد لتدريب العمالة، والاهتمام بالعمالة الوطنية وتدريبها بالمراكز المتخصصة. وجاءت مشكلة المواد الأولية الثانية في الأهمية من بين الاقتراحات التي طالب بها أصحاب المنشآت لحل مشاكل الصناعة، حيث أكدت رغبة أصحاب المنشآت في توفير المواد الخام بالسعر المناسب وتوفيرها بالسوق المحلي سواء عن طريق الاستيراد أو التصنيع المحلي ووضع رقابة على استيراد المواد الخام.

أتت عملية التسويق من بين أحد المقترحات لحل مشاكل الصناعة في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية، حيث يرى الصناعيون ضرورة الاهتمام بعملية التسويق، وذلك من خلال إنشاء إدارة خاصة للتسويق وإتاحة الفرصة أمام المصانع للمشاركة بصورة فاعلة في المعارض المحلية، وكذلك العمل على تشجيع إقامة معارض مؤقتة ودائمة متخصصة في ترويج وتسويق منتجات هذه المصانع، واعتماد ودعم الصادرات كجزء أساسي من سياسة الدولة. يمثل دعم المنتج المحلي الأهمية الرابعة، من بين المقترحات التي تبناها أصحاب المنشآت حيث طالبوا بدعم الحكومة للمنتجات الوطنية وتشجيع استخدام المنتج المحلي، نظراً لأن مسألة التمويل بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لا تمثل المشكلة الأكبر لهذه

الصناعات وذلك بسبب صغر حجم رأس المال المستثمر في هذه الصناعات وسهولة تمويل المشاريع من طرق متعددة، لذلك لم يحظ موضوع التمويل بأهمية كبيرة حيث جاء في المرتبة الخامسة كأحد حلول مشاكل الصناعة، حيث طالب أصحاب المنشآت بتسهيل عملية الحصول على قروض بفائدة منخفضة، ومنح تسهيلات وقروض طويلة الأجل لهذه المنشآت. تمثلت المقترحات الأخرى في زيادة الرقابة على المنتجات ومراقبة الأسعار ووضع ضوابط ومواصفات للسلع المنتجة، ووضع معايير للسلع المستوردة.

نتائج الدراسة:

نحاول هنا عرض أبرز نتائج الدراسة:

- شكلت الصناعات الصغيرة الحجم ما نسبته ٧١٪، بينما جاءت منشآت الصناعات المتوسطة بنسبة ٢٩٪. تركزت المنشآت بنوعيها الصغيرة والمتوسطة بشكل واضح في منطقة الشويخ الصناعية القريبة من العاصمة بنسبة ٤٣٪ و ٤٠٪ على التوالي، وجاءت أدنى نسبة للمنشآت الصغيرة في منطقة أمغرة الصناعية – في محافظة الجهراء في الغرب - بنسبة ٥٪ والمتوسطة بنسبة ١٤٪ حيث يغلب عليها المنشآت الكبيرة.
- يظهر التوزيع الجغرافي لأنماط الصناعات في المناطق الصناعية، اختلافاً مكانياً وتبايناً في الاستخدامات. حيث تتركز صناعة الخشب والمنتجات الخشبية في منطقة الشويخ الصناعية (أقدم المناطق الصناعية). بنسبة ٣٥٪ تقريباً حيث تتواجد ورش الأخشاب والأبواب والنجارة. وتوجد في منطقة صبحان بالإضافة إلى صناعات المنتجات التعدينية غير المعدنية بنسبة ٢١٪، وصناعات المنتجات المعدنية المصنعة

بنفس النسبة، والمنتجات الكيماوية و البتروكيماوية والبلاستيك بنسبة ١٨٪. وتتركز صناعات الخامات التعدينية غير المعدنية(صناعات الجبس والطابوق الأسمنتي والبلاط وتشكيل الرخام والزجاج) في منطقة أمغرة الصناعية بنسبة ٦٥٪.

- جاء قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات في المرتبة الأولي ضمن الصناعات الصغيرة بنسبة ١٨,٤٪ وجاءت الصناعات المعدنية الأساسية في المرتبة الأخيرة بنسبة ١,٤٪، بينما في الصناعات المتوسطة الحجم، جاء قطاع صناعات المنتجات المعدنية المصنعة والمكائن والمعدات في المرتبة الأولي بنسبة ٢٢٪ تقريباً، ويأتي بعدها قطاع الصناعات التعدينية والمنتجات غير المعدنية رقم ٣٦) بنسبة ٢٠٪ تقريباً.
- وجاء تطور الصناعات الزمني وعلاقاتها المكانية كالتالي، حيث كانت ٤٧٪ من المنشآت الصناعية التي أنشئت في الكويت قبل ١٩٦٩م في منطقة الشويخ الصناعية مما يدل على قدم منطقة الشويخ الصناعية، واعتبارها أول منطقة تم تخصيصها للاستخدامات الصناعية.
- بالنسبة لمساحة المصانع التي تقل مساحتها عن ١٠٠٠ م^{٢} أكثر من نصف منشآت العينة بنسبة ٥٢٪، وهي متوافقة مع طبيعة وحجم المنشآت الصغيرة وطاقتها الإنتاجية، حيث تفضل المساحات الصغيرة لتقليل التكاليف الرأسمالية.
- حازت الشركات ذات الملكية الخاصة على المرتبة الأولى بنسبة ٩٩,٣٪، وفي هذا إشارة إلى أن معظم الصناعات الصغيرة والمتوسطة غالباً ما تكون ذات ملكية خاصة لا يوجد بها شريك أجنبي وذلك عكس الصناعات الكبيرة.

- تدنت مساهمة العمالة الوطنية في الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فهي متواضعة للغاية على كافة المستويات الإدارية والفنية الماهرة وغير الماهرة حيث تراوحت النسبة بين ١٪ إلى ٢٪ تقريباً.
- لم تصل المؤسسات الصناعية في معدل استغلالها للطاقة الإنتاجية إلى النسبة المئوية الكاملة، حيث توزع معدل الرضا عن استغلال الطاقة الإنتاجية، فحصل تقدير (جيد) على نسبة ٦٤٪، تلاه تقدير (مقبول) بنسبة ٣٢٪ وأخيراً تقدير (منخفض) بنسبة ٤٪.
- أفاد قرابة ٦٦٪ من المنشآت بأن مصادر تمويلها المبدئي كان شخصياً، بينما أفادت ٢٥٪ من المنشآت أن مصادر تمويلها المبدئي جاء عن طريق الشركاء، بينما لم يحصل تمويل المصارف (البنك الصناعي والبنوك التجارية) إلا على ٩٪.
- أفادت الغالبية العظمى من المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة بنسبة ٨٩٪، بأنها لا تعاني من صعوبات في عملية تمويل مشاريعها.
- مثلت منافسة المنتجات المستوردة المشابهة أبرز المشاكل للصناعات المحلية بنسبة ٢٩٪، تلتها في الأهمية عدم توفر العمالة الفنية المدربة٢٢٪.

التوصيات:

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج، تقترح الدراسة التوصيات التالية:

- في ظل غياب الإطار التنظيمي أو الكيان المؤسسي، ينبغي إيجاد هيئة عليا مستقلة تعنى بشؤون الصناعات الصغيرة والمتوسطة ورعاية مصالحها من أجل تنميتها وتطويرها ودعمها وتقديم الدعم الفني والاستشاري اللازم، أسوة بما هو

معمول به في كثير من الدول المتقدمة وتوفير قاعدة بيانات متخصصة بهذه الصناعات تضم معلومات عن أسواق التصدير

- إيجاد إستراتيجية أو خطة صناعية شاملة للصناعات الصغيرة والمتوسطة تتوافق مع الأهداف العامة للاقتصاد المحلي، حيث تتعارض في الغالب أولويات هذه الصناعات (كالصناعات ذات الكثافة العمالية) مثلاً، والتي توظف عمالة وافدة مع السياسات السكانية في الكويت.
- في ظل النقص الشديد لأعداد العمالة الوطنية في الصناعات الصغيرة والمتوسطة مقابل العمالة الوافدة خاصة المنتجة منها. لذا ينبغي دعم الصناعات للارتقاء بقدرتها على المساهمة بتوفيرها فرص عمل منتجة للعمالة الوطنية، خاصة في ظل إصدار قانون " دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل بالقطاعات غير الحكومية" لعام ٢٠٠٠م.
- إعداد العمالة الوطنية المدربة والمؤهلة وذلك من خلال إعادة صياغة مناهج التعليم وبرامج للتدريب وإعادة تأهيل العمالة لتنمية قدراتها ومهاراتها مما يؤهلها للمنافسة استناداً على معايير الكفاءة الفنية والإنتاجية.
- يجب توثيق الروابط بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من جهة والمنشآت الكبيرة من جهة أخرى، خاصة المنشآت المتخصصة في الإنتاج الوسيط مثل المنتجات الكيماوية و البتروكيماوية والبلاستيك والتي تقوم على منتجات الصناعات الكبيرة مثل البتروكيماويات وذلك من أجل سهولة تدفق التقنية بين الشركات وتحسين جودة المنتج.

- الاستفادة من المرونة المكانية للصناعات الصغيرة والمتوسطة، نظراً لصغر حجم هذه المنشآت النسبي حيث تتوزع على أماكن متعددة خاصة قربها من الأسواق والأيدي العاملة، أي مرونة التوطن الصناعي (Localization).
- يجب تطوير السياسات التسويقية في الكثير من المنشآت حيث تمهل أبحاث السوق، حيث لا يزال مفهوم التسويق ينحصر في البيع والشراء وافتقارها لأجهزة تسويقية فاعلة، وللخبرات والكفاءات الجيدة التي تخطط وتنفذ برامج ترويج المنتجات الصناعية.

المراجع

أولاً المراجع العربية:

- الرومي، عادل، (٢٠٠١م)، **المشروعات الصغيرة في الكويت.. ملامح تجربة**، ورقة عمل قدمت إلى"الملتقى العربي الثاني للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الكويت، ٢٦- ٢٨ مايو ٢٠٠١"، ص ص: ١- ٦.

السهلاوي، خالد، (٢٠٠١ م)، "**معدل وعوامل انتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية**"، مجلة الإدارة العامة – ٤١ (يوليو)، ص ص: ٣٠٣ – ٣٣٥.

- السلطان، عدنان، (١٩٩٩م)، "دور الصناعات الصغيرة في استقطاب العمالة الوطنية وتنشيط الاقتصاد الوطني"، **المؤتمر الأول للصناعيين الكويتيين، الصناعة وتحديات القرن الواحد والعشرين**، الكويت، ١٩- ٢٠ إبريل، ص ص: ٦٥- ٧٢.

- الصليع، عبد الله حمد، (٢٠٠١م)، **الصناعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية**، بحوث جغرافية (٥١)، الجمعية الجغرافية السعودية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

- المجرن، عباس، (١٩٩٩م)، "خصائص العمل في الصناعات الصغيرة في الكويت"، **المؤتمر الأول للصناعيين الكويتيين، الصناعة وتحديات القرن الواحد والعشرين**، الكويت، ١٩- ٢٠ إبريل، ص ص: ١٧٠- ١٨٧.

- بنك الكويت الصناعي، (٢٠٠٦م)، **التقرير السنوي**.

- بوحليقة، ح وزند، (١٩٩٤م)، " خصائص منشآت الصناعة التحويلية الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وسبل تطويرها: دراسة تحليلية"، **مجلة التعاون الصناعي**، ٥٦ (أبريل)، ص ص: ٥ – ٤٠.

خير صفوح، (١٩٩٠م)، **البحث الجغرافي: مناهجه وأساليبه**، الرياض، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر.

- سيف، احمد، (٢٠٠٠م)، "**دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة العولمة وتحرير التجارة**"، مؤتمر واقع وتطلعات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢١- ٢٢ مايو.

- نجار، أحمد، (٢٠٠٠م)، "واقع وآفاق مشاريع الأعمال الصغيرة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية: حالة دولة الكويت"، المؤتمر العلمي السادس عشر، **المشروعات الصغيرة وآفاق التنمية المستدامة في الوطن العربي**، كلية التجارة – جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية، خلال الفترة ١٨- ٢٠ إبريل، ص ص: ١- ٣٤.

- مجلس الغرف التجارية والصناعية بالمملكة العربية السعودية، إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، (١٩٩٤ م)، "واقع اقتصاديات الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدول مجلس التعاون الخليجي ودور الغرف التجارية الصناعية في تنميتها"، **ندوة أساليب تنمية الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مسقط، سلطنة عمان، ٢٥- ٢٦ يناير، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية إحدى الهيئات التابعة للمجلس الأعلى للتعاون لدول الخليج العربية.

- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، (٢٠٠٣م)، **ملف الخليج الإحصائي**، الدوحة، قطر.

- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، (١٩٩٤م)، " نحو إستراتيجية خليجية موحدة لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة "، **ندوة أساليب تنمية الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مسقط، سلطنة عمان، ٢٥- ٢٦ يناير.

ثانياً المراجع غير العربية:

- Chowdhury, A., (1990), "Small and Medium Industries in Asian Developing Countries,"**Asian Development Review**, Vol.8, pp: 28- 45

- Taymaz, E., (2000), " **Small and Medium Sized Enterprises in Turkish Manufacturing Industries**", A Conference on Strengthening Small and Medium – Sized Facing Globalization and Liberalization , Abu-Dhubi, 21-22, May.

- UNIDO, (2001), "The UNIDO Experience in Small and Medium-scale Enterprises(SMEs) Development and Proposed Cooperation with Gulf Organization for Industrial Consulting(GOIC)", **The 2nd Arab Forum on Small and Medium Industries**, 26-28 May, Kuwait.

ملحق (١)

التصنيف الدولي للصناعات التحويلية

قطاع الصناعات التحويلية رقم(٣) وفقاً للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية

International Standard of Industrial Classification (ISIC) Revision 2.

وهى كالتالي:

٣١ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ.

٣٢ صناعة المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية.

٣٣ صناعة الخشب ومنتجاته وصناعة الأثاث.

٣٤ صناعة الورق والمنتجات الورقية والطباعة.

٣٥ صناعة الكيماويات ومنتجاتها والنفط والفحم والمطاط والبلاستيك.

٣٦ صناعة المعادن اللافلزية (عدا النفط) والمنتجات غير المعدنية.

٣٧ الصناعات المعدنية الأساسية.

٣٨ صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والمكائن والمعدات.

٣٩ الصناعات التحويلية الأخرى.

الملحق رقم ٣

نموذج الاستبيان

أولاً: بيانات عامة عن المصنع

١- سنة الترخيص:

٢- موقع المصنع الحالي:

٣- نوع النشاط الصناعي:

٤- مساحة المصنع (م٢):

٥- موقع المصنع عند التأسيس:

٦- موقع الإدارة نفس موقع المصنع.

ثانياً: موقع المصنع

٧- ما هي أسباب اختيار موقع المصنع؟

رتبها حسب الأهمية، وأبدأ برقم ١ ثم ٢ وهكذا:-

☐ دور الحكومة في تخصيص المنطقة الصناعية. ☐ إيجار الأرض.

☐ وجود الخدمات الأساسية. ☐ القرب من السوق / المستهلك.

☐ تكاليف النقل. ☐ القرب من المادة الأولية.

☐ القرب من مصادر الطاقة. ☐ القرب من الأيدي العاملة.

☐ الاستفادة من عوامل تركز وتكتل الصناعات في منطقة واحدة.

☐ أسباب أخرى... أذكرها -

٨- الكيان القانوني: ☐ مؤسسة ☐ شركة ☐ أخرى

٩- طبيعة الشركة: ☐ عائلية أو شريك محلي ☐ مساهمة ☐ شريك أجنبي

١٠- إدارة المصنع: ☐ المالك ☐ المدير

ثالثاً: العمالة

١١- تصنيف العمالة:

نوع العمالة	العمالة الكويتية	العمالة الوافدة	
	العدد	عددها	الجنسية الغالبة
عاملون بالإنتاج ❶			
عاملون بالإدارة ❷			
عاملون آخرون ❸	-		

١٢- الرضا عن معدل استغلال الطاقة الإنتاجية: ☐ منخفض ☐ مقبول ☐ جيد

١٣- هل الإنتاج يزيد عن حاجة الاستهلاك المحلي؟

☐ نعم (أجب السؤال رقم ٢٠) ☐ لا

---

❶ عاملون بالإنتاج: هم جميع العاملين بشكل مباشر في الإنتاج أو الأنشطة الأخرى المتعلقة بالمنشأة، مثل: العاملون في العملية الصناعية وعمليات التجهيز والتجميع والتعبئة والإصلاح والصيانة.

❷ عاملون إداريون: وهم المدراء بأجر والإداريين والمشرفين.

❸ عاملون آخرون: هم الذين لا يعملون أساساً في الإنتاج، مثل: القائمين بالأعمال الكتابية والعاملون بالمعامل والمختبرات والكتبة والطباعين ومندوبي المبيعات وما شابه ذلك.

١٤- منافذ التوزيع: □ السوق المحلية □ دول المجلس
□ الدول العربية □ الدول الأجنبية

١٥- كيف يتم الوصول إلى المستهلك؟

□ عن طريق البيع المباشر (محلات خاصة بالشركة).

□ عن طريق تسويق المنتجات في الجمعيات التعاونية وأسواق الجملة. □ كلاهما.

١٦- توجد في المصنع إدارة خاصة للتسويق: □ نعم □ لا

١٧- وسائل الترويج لمنتجات المصنع: □ مطبوعات □ تلفزيون □ مباشرة □ لوحات إعلانية

١٨- تفضيل المنتجات في المشتريات الحكومية: □ نعم □ لا

رابعاً: رأس المال المستثمر

١٩ - مقداره عند التأسيس:

أ - وطني، (نسبته): الجهة:- ( )

ب- أجنبي، (نسبته): الجهة:- ( )

٢٠- رأس المال المستثمر الحالي:

٢١- مصادر التمويل المبدئي للمصنع: □ البنك الصناعي □ البنوك التجارية □ شخصية □ شركاء

٢٢- مصادر تمويل رأس المال العامل: □ المبيعات □ تسهيلات ائتمانية □ قروض تجارية

٢٣- صعوبات في تمويل المشروع: ☐ نعم ☐ لا

خامساً: وسائل تطوير المنشآت الصناعية

٢٤- ما هي وسائل الدعم والتطوير المناسبة للمنشآت الصناعية؟

رقمها حسب الأهمية، وأبدأ برقم ١ ثم ٢ وهكذا:-

☐ حماية المنتجات الوطنية ☐ تمويل الصادرات

☐ المزيد من ضبط الجودة والمواصفات ☐ الترويج للمنتجات الوطنية في الداخل

☐ الترويج للمنتجات الوطنية في الخارج ☐ توفير التمويل اللازم

سادساً: مستقبل الصناعة

٢٥- هل هناك خطط للتوسع مستقبلا؟

☐ نعم (أجب السؤال رقم ٣٦) ☐ لا (ما هي الأسباب ؟)

.....

٢٦- ما هو نوع التوسع المستقبلي؟

☐ في حجم الإنتاج ☐ خطوط إنتاج جديدة

☐ حجم المصنع والتقنية ☐ حجم الأيدي العاملة

سابعاً: مشاكل الصناعة

٢٧- ما هي المشاكل التي يعاني منها المصنع؟

رقمها حسب الأهمية، وابدأ برقم ١ ثم ٢ وهكذا.

☐ منافسة المنتجات المستوردة المشابهة. ☐ ارتفاع تكلفة توزيع المنتجات.

☐ قلة توفر المواد الخام المحلية وعدم تنوعها. ☐ عدم توفر العمالة الفنية المدربة.

☐ ندرة المعلومات المطلوبة والمتعلقة بالتسويق. ☐ الرسوم الجمركية.

☐ التدخل الحكومي. ☐ مشاكل أخرى، أذكرها:

.....

.....

ثامناً: اقتراحاتكم لحل مشاكل الصناعة

٢٨- ما هي مقترحاتكم:

١ - .....

٢ - .....

٣ -.....

عزيـــــــــــزي

الباحث وصاحب العمل والمؤسسة

تتيح لك الجمعية الجغرافية السعودية فرصة التعريف بإنتاجك العلمي وأجهزتك ومؤسستك وبرامجك التي يمكن أن تخدم الجغرافيين والجغرافيا.

أسعـار الإعلانات

صفحة كاملة بمبلغ ١٠٠٠ ريال سعودي

نصف صفحة بمبلغ ٥٠٠ ريال سعودي

ربع صفحة ٢٥٠ ريال سعودي

آخر إصدارات سلسلة بحوث جغرافية:

٦٥- فاعلية مؤشرات عدم الاستقرار الجوي الرياضية المعمول بها في وسط المملكة العربية السعودية	د. فهد بن عبد الله الكليبي
٦٦- البطالة في المملكة العربية السعودية: أبعادها المكانية وملامحها الديموغرافية والاجتماعية	أ.د. محمد بن مفرح القحطاني
٦٧- آراء السياح في منطقة عير تجاه استخدام الخرائط السياحية: دراسة استطلاعية في محافظتي أبها والنماص	د. محمد بن عوض العمري
٦٨- استخدام المواقف المتعددة الأدوار في وسط مدينة الرياض	د. عامر بن ناصر المطير
٦٩- النظرة الجغرافية في تخطيط المدينة الصحراوية	د. عبد الله بن سعد الخالدي
٧٠- أهم خصائص رحلتي العمل والتعليم لمنسوبي جامعة الملك سعود بمدينة الرياض	د. صالح بن عبد العزيز الفوزان
٧١- استخدام صور الاستشعار عن بعد الرقمية عالية الوضوح المكاني لتحديد امتداد فيضانات السيول في سهل الخرج	د. فرحان بن حسين الجعيدي
٧٢- مستوى المحافظة على نظافة خزانات المياه المنزلية في مدينة الرياض وأثر خصائص السكان فيها	د. نوره بنت عبد العزيز آل الشيخ
٧٣- تقدير الصبيب اليومي الأقصى للسيول بحوض وادي الكبير الرمال (التل الشرقي الجزائري).	د. محمد بن فضيل بوروبه
٧٤- التحليل الجغرافي المقارن للمخطط التوجيهي الأول لمدينة الرياض (مخطط دوكسيادس).	د. عبد الله بن سعد الخالدي
٧٥- التوافق المكاني بين الإستراحات واتجاهات النمو العمراني في مدن القصيم	د. مساعد بن عبد الرحمن الخنجيدب
٧٦- جيمورفوجية ساحل العقير وإمكانية تنميته سياحياً بين رأس القُرَيّة شمالاً وخشم أم حويض جنوباً (شرق السعودية)	د. عاطف بن معتمد عبد الحميد
٧٧- تقدير الاحتياجات المائية الشهرية للمحصول المرجعي في الأحساء	د. ناصر بن عبدالعزيز السعران
٧٨- المواقع الصناعية في مدينة الدمام بالمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية	د. شريفة بنت معيض القحطاني
٧٩- التصنيفات العالمية للطرق البرية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية	د. سعد بن ناصر الحسين
٨٠- درجة حرارة أيام للتدفئة والتبريد عند عتبات حرارية متباينة في المنطقة الشرقية	د. بدرية بنت محمد عمر حبيب
٨١- توظيف تكاملي لتقنيات الإستشعر من بعد ونظم المعلومات الجغرافية	د. عساف بن علي الحواس
٨٢- نموذج شبكة عصبية اصطناعية لتقدير المحتوى المائي عند السعة الحقلية وعند نقطة الذبول الدائم في الترب الصحراوية.	د. ناصر بن عبد العزيز السعران
٨٣- إمكانية تطبيق نظام النقل الترددي بالحافلات على حجاج الداخل	د. عبد الله بن صالح الرقيبة
٨٤- الخصائص الهيدرومورفومترية وخصائص السيول في أحواض السدود المقترحة على أودية علية في محافظة الخرج	د. فرحان بن حسين الجعيدي
٨٥- التوطين المكاني للتركيب المحصولي في ظل محدودية الموارد المائية في المملكة	أ.د. عبد المحسن بن راجح الشريف
٨٦- تقييم أداء أساليب التقدير البيئي المكاني لسعة الماء المتاح في ترب منطقة الخرج	أ.د. ناصر بن عبد العزيز السعران
٨٧- تقييم النفايات الطبية المنزلية في أبها الحضرية في منطقة عسير بالمملكة العربية السعودية (دراسة استطلاعية)	د. مرعي بن حسين القحطاني

أسعار البيع:

النسخة الواحدة للأعضاء: ١٥ ريالات سعودية.

سعر النسخة الواحدة للمؤسسات: ٢٠ ريالاً سعودياً.

تضاف إلى هذه الأسعار أجرة البريد.

Price Listing Per Copy:

Individuals; 15 S.R.

Institutions; 20 S.R.

Handing & Mailing Charges are Added on the Above Listing

عزيزي عضو الجمعية الجغرافية السعودية

هل غيرت عنوانك؟ فضلاً أملأ الاستمارة المرفقة وأرسلها على عنوان الجمعية

الاسم.....

العنوان: .....

ص ب: ..... المدينة والرمز

البريدي: .....

البلد: .....

الاتصالات الهاتفية:

عمل: ..... منزل: .....

جوال: ..... بيجر: .....

بريد إليكتروني: .....

ترسل على العنوان التالي:

الجمعية الجغرافية السعودية

ص ب ٢٤٥٦ الرياض ١١٤٥١

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٤٦٧٨٧٩٨ ١ ٩٦٦ + فاكس: ٤٦٧٧٧٣٢ ١ ٩٦٦+

بريد إليكتروني: sgs@ksu.edu.sa

كما يمكنكم زيارة موقع الجمعية على الإنترنت على العنوان التالي:

www.saudigs.org

Small and Medium Industries in Kuwait: A geographical Characteristics and it's Future Trends

Dr. Obaid S. Alotaibi

Abstract:

The prosperity of the Small and Medium Industries (SMI's), has clearly enhanced the increase of the national product from goods and services, the diversity of the national product sources, the employment of manpower, and the rise of the society's individual standard of living. In fact, the experience of the developed countries reveals that SMI's play a crucial role in boosting the complementary industry through developing the transformational industries and manufacturing the products and the production needs of big industries.

This study is designed to investigate the following:

- The SMI's geographical locations and patterns in the State of Kuwait.
- The characteristics and environment of the SMIs entities.
- The difficulties that SMI's face and their future perspective.

The geographical distribution of the SMI's patterns in the industrial areas reflects diversity in their locations and products. For example, the wood manufactured products are concentrated in Shuwaik Industrial Area, at the same time; they are also produced in Sabhan Area where the non-mining, fabricated, and chemical, petrochemical, and plastic products are manufactured. Meanwhile, the metal ore industries, and the non-mineral products are concentrated at Amghrah Industrial Area.

Bearing in mind the lack of an organizational frame or institutional entity, the study author suggests establishing an independent supreme authority for the SMI's that can be responsible for the development of the SMI's, and offer the necessary technical and consultancy support as required. Another recommendation is to establish a strategy or a comprehensive industrial plan for the SMI's that is in harmony with the general objectives of the local economy. The study also emphasizes the need for redesigning the educational and training program in order to cater for qualified trained national manpower.

Saudi Geographical Society (S.G.S.)

Editorial Board

Editor-in-Chief:	Mohammed A. Al-Saleh	(Ph.D.).
Editorial Board:	Abdulla A. Al-Taher	(Ph.D.).
	Mohammed S. Al-Rebdi	(Ph.D.).
	Mohammed A. Meshkhes	(Ph.D.).
	Saad N. Alhussein	(Ph.D.).

Advisory Board

Nasser. A. Al-Saleh, Ph.D., Professor	Umm Al-Qura University.
Amal Yusof A. Al-Sabah, Ph.D., Professor	University of Kuwait.
Hassan A. Saleh, Ph.D., Professor	The University of Jordan.
Mohammed A. Al-Gabbani Ph.D., Professor	King Saud University.
Abdullah N. Al-Welaie, Ph.D., Professor	Imam Mohammed Bin Saud Islamic Univ.

Correspondence Address

All Research Papers and Editorial Correspondence Should be sent to
The Editor-in-Chief, Dept. of Geography
College of Arts, King Saud University
P.O.Box 2456 Riyadh 11451
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: 4678798 Fax: 4677732
E-Mail: sgs@ksu.edu.sa

All Views Expressed by Contributors to the RESEARCH PAPERS IN GEOGRAPHY do not Necessarily Reflect the Position of the Editorial Board or the Saudi Geographical Society

ISSN 1018-1423
Key title =Buhut Gugrafiyya

Administrative Board of the Saudi Geographical Society

Mohammed S. Makki	Prof.	Chairman.
Mohammed S. Al-Rebdi	Assoc. Prof	Vice-Chairman.
Abdulah H. Al-Solai	Assoc. Prof.	Secretary General.
Mohammed A. Al-Fadhel	Assoc. Prof.	Treasurer.
Mohammed A. Meshkhes	Assoc. Prof.	Head of Research and Studies Unit
Anbara kh. Belal	Assis. Prof.	Editor of Geographical Newsletter
Ali M. Alareshi	Prof.	Member.
Meraj N. Mirza	Assis. Prof.	Member
Mohammed A. Al-Rashed	Mr.	Member.

RESEARCH PAPERS IN GEOGRAPHY

REFEREED PERIODICAL PUBLISHED BY SAUDI GEOGRAPHICAL SOCIETY

88

Small and Medium Industries In Kuwait: A geographical Characteristics and it's Future Trends

Dr. Obaid S. AlOtaibi

King Saud University - Riyadh
Kingdom of Saudi Arabia
1430 A.H. - 2009 A.D.

RESEARCH PAPERS IN GEOGRAPHY

REFEREED PERIODICAL PUBLISHED BY SAUDI GEOGRAPHICAL SOCIETY

88

Small and Medium Industries In Kuwait: A geographical Characteristics and it's Future Trends

Dr. Obaid S. AlOtaibi

King Saud University - Riyadh
Kingdom of Saudi Arabia
1430 A.H. - 2009A.D.